اتجاهات الصحفيين نحو تعددية النقابات الإعلامية المستقلة في مصر بعد ثورة 25 يناير

دراسة تطبيقية

د. فتحي حسين عامر *

مقدمة :

شهدت مصر خلال السنوات الاربعة الاخيرة عقب ثورة 25 يناير 2011 ظهور عدد كبير من النقابات الاعلامية الموازية لنقابة الصحفيين الرئيسية المؤسسة وفقا للقانون رقم 76 لسنة 1970,حيث بدأت كل نقابة تعلن عن نفسها كنقابة مستقلة للإعلام ولديها مميزات متعددة منها أنها أعطت لنفسها صلاحيات كانت تقتصر فيما مضي علي نقابة الصحفيين مثل منح أعضائها صفة "محرر إعلامي" في خانة العمل,بجانب بعض الخدمات الاخري التي تقوم بها نقابة الصحفيين "الرئيسية" , بل طالبت هذه النقابات لجنة تعديل الدستور المعروفة بلجنة الخمسين عقب ثورة 30 يونيو بإصدار نص دستوري يقضي بالتعددية النقابية الاعلامية عن طريق الاخطار وليس القانون .

ومن أمثلة هذه النقابات الاعلامية الموازية الموجودة : النقابة العامة للعاملين بوسائل الاعلام ونقابة الصحفيين الالكترونيين ونقابة الصحفيين المصريين المستقلة ونقابة الاعلاميين المصريين ونقابة الاعلام الالكتروني المصرية والاتحاد المصري لناشري الصحف وغيرها من النقابات الإعلامية التي أطلقت علي نفسها "المستقلة " . فقد استغلت بعض الافراد الممارسين للصحافة غير النقابيين حالة عدم الاستقرار التى تعيشها مصر خلال فترة ما بعد ثورة يناير ، وأسست لنفسها كيانات مستقلة وموازية لنقابة الصحفيين التي اعتبرها العديد من الخبراء (*) مؤامرة هدفها تفتيت الكيان النقابي الإعلامي المتوحد منذ عقود طويلة وهي نقابة الصحفيين, بل وإضعاف شوكة

* مدرس الصحافة بمعهد الجزيرة للإعلام

العاملين بها ,بالرغم من أن قانون النقابات المهنية في مصر والمعمول به منذ عشرات السنين نص علي أنه لا يجوز وجود أكثر من نقابة مهنية واحدة , وأن نقابة الصحفيين هي وحدها من تمنح صفة مزاولة المهنة لأعضائها ومن خلالها يتم ثبوت المهنة في الاوراق الرسمية , كما أن لها الحق في محاسبة أعضائها في حال وجود تجاوزات , الا أن ما يعيب قانون نقابة الصحفيين الحالي رقم 76 لسنة 1970بأنه لا يسمح بقيد الصحفيين الإلكترونيين في المواقع والمدونات ، ورغم مرور أكثر من 16 عام على ظهور الصحافة الالكترونية إلا أن القانون حتى الآن لم يتم تعديله ليواكب هذا التطور في مجال الإعلام،حتي انه يشترط لقيد الصحفيين الجدد ان يكونوا أعضاء بالاتحاد الاشتراكي .. ولكن مع ظهور كيانات نقابية إعلامية بعد ثورة يناير بمسميات مستقلة وعمالية تستقطب كل من ليس له علاقة بالمهنة للقيد بها مقابل رسوم مالية واشتراكات سنوية والحصول علي امتيازات شخصية للقائمين عليها من الحكومة رها من الممارسات ,جعلت هناك خطورة علي تفتيت وحدة الجماعة الصحفية والنقابية , الأمر الذي أثار تساؤلات حول مدي جدوى وجود نقابات إعلامية أخري تقوم بنفس االدور الذي تلعبه نقابة الصحفيين لاسيما في ظل حالة التخبط السياسي والعشوائية التي عاشتها مصر بعد ثورة يناير ولا تزال تعيشها بعد ثورة 30 يونيو نتيجة عدم وجود رئيس جمهورية منتخب من الشعب بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي وتولي رئيس مؤقت وهو المستشار عدلي منصور وغياب البرلمان , الأمر الذي جعل من هذه الدراسة ضرورة بحثية لاسيما أن وجود هذا العدد الكبير من نقابات الإعلام المستقلة في هذا التوقيت أثار تساؤلات حول مستقبل العمل النقابي الصحفي المتمثل في نقابة الصحفيين , ولماذا وجود كيانات إعلامية أخري لا تقد اضافة لما تقوم به نقابة الصحفيين,وهل ما زالت نقابة الصحفيين كافية لاستيعاب كافة المستجدات التي تمر بها الصحافة كمهنة وكصناعة ,خاصة مع انتشار الصحفيين العاملين في المواقع والصحف الإلكترونية والمدونات , وهل نحن في حاجة الي نقابة واحدة أم عدة نقابات و كيانات أخري بديلة في الصحافة والإعلام..

الدراسات السابقة :

أولا :الدراسات العربية :

1- دراسة ليلي عبد المجيد (1982) (1) حول السياسة الاعلامية في مصر منذ قيام ثورة 32 يوليو 1952 وحتي 15 مايو 1971 وأثرها علي الفن الصحفي في الفترة نفسها , وتوصلت الي أن القانون رقم 76 لسنة 1970 جعل سلطة النقابة تتواري وراء سلطة الاتحاد الاشتراكي , وأن النقابة لا تعمل الا في إطاره , ولم يعد مسموحا لاحد أن يعمل بمهنة الصحافة الا بعد إذنه , كما لا تصبح قرارات مجلس النقابة ولجانه الفرعية نافذة الا بعد إبلاغ الاتحاد الاشتراكي بها , ولا تعتبر نتائج انتخابات النقابة نهائية الا بعد إبلاغ الاتحاد الاشتراكي بها .

2- دراسة مصطفي كامل السيد (1983) (2) حول دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري خلال (1952 – 1981) إستهدفت التعرف علي العلاقة بين جماعات المصالح والنظام السياسي خلال الفترة المشار اليها والوسائل التي لجأ إليها بعض هذه الجماعات للتأثير في النظام السياسي , وتوصلت الي أن أغلب النقابات المهنية إتبعت منهج تجاه النظام السياسي وهو الوقوف الي جانب القيادة السياسية مقابل طرح مطالب الفئات المكونة لها والحفاظ علي قدر من الاستقلالية بحيث يكون تأييد بعض توجهات النظام السياسي هو التنازل الضروري اللازم للحفاظ علي إستقلاليتها .

3- دراسة أحمد فارس عبد المنعم (1984) (3) إستهدفت التعرف علي جماعات المصالح والسلطة السياسية من خلال دراسة لنقابات الصحفيين والمحامين والمهندسين وتوصلت الي أن نقابة الصحفيين إحتلت المرتبة الثانية بعد نقابة المهندسين في المساندة للنظام القائم (خلال 1952- 1981) ثم نقابة المحامين , وأن الاوضاع السياسية كان لها تأثير علي طبيعة القوانين التي صدرت لتنظيم نقابة الصحفيين خلال فترة الدراسة , وأن النقابات الثلاثة متساوية في الاهتمام بالقيام بدور المعارضة إزاء سياسات السلطة التي تتعارض

مع مصالحها النقابية والمهنية .كما إتبعت أغلب النقابات المهنية منهجين تجاه النظام السياسي وهما الوقوف بجانب القيادة السياسية مقابل طرح مطالب الفئات المكونة لها والحفاظ علي قدر من الاستقلالية بحيث يكون تأييد بعض توجهات النظام السياسي هو التنازل الضروري اللازم للحفاظ علي إستقلاليتها .كما أكدت أن فلسفة النظام عقب ثورة يوليو 1952 إنعكست علي التوجه نحو النقابات المهنية في المجتمع الاشتراكي والاقتراحات التي طرحت حول إدماج هذه النقابات في الاتحاد العام للعمال الا أن هذه الاقتراحات رفضتها النقابات المهنية مما دفع القيادة السياسية الي الابقاء علي هذه النقابات مع محاولة السيطرة عليها .

4- دراسة ناهد أبو العيون (1988) (4) حول تقويم التجربة المصرية في الاعداد الاكاديمي والتدريب المهني للصحفيين وتوصلت الي أن الدورات التدريبية التي نظمتها نقابة الصحفيين كانت تتم في غيبة تخطيط يراعي تحديد أهداف ومتطلبات محددة خلال مراحل زمنية متعاقبة وتتند علي معرفة بالافراد المطلوب تدريبهم ومستواهم ,ومن ثم تحديد نوع التدريب ومستواهم , كما اتسمت أنشطة النقابة في مجال التدريب بالتركيز علي مجال دراسة اللغات الاجنبية ثم المجالات المهنية ثم التصوير .

5- دراسة لبني عبد الغفار جاويش (1997)(5) إستهدفت التعرف علي دور نقابة الصحفيين المصريين في الحياة الصحفية في مصر خلال الفترة من (191-1971) توصلت الي أن فترة الدراسة شهدت تدخل السلطة السياسية في إنتخابات نقابة الصحفيين لمساندة بعض المرشحين سواء كنقباء أو كأعضاء مجلس نقابة كان أبرزها تدخل حكومة الوفد في عام 1943 بفرض مرشحها عبد القادر حمزة وتدخل القصر لانجاح مرشحه وإستمرار تدخل السلطة السياسية في انتخابات نقابة الصحفيين خلال الحقبة الناصرية بشكل أوسع سواء عن طريق مساندة بعض المرشحين أو موافقتها علي ترشيحهم أو تأجيل إنتخابات النقابة .كما أكدت نتائج الدراسة أن نقابة الصحفيين كانت هيئة عاجزة عن أداء رسالتها النقابية في صيانة العاملين وتأمينهم ضد العجز والمرض

والموت وأن هذا يرجع الي عدم إستقلال النقابة ماديا عن السلطة ووجود ثغرات في القانونين لعامي 1941و1955 حيث لم تكن للنقابة سلطة علي دور الصحف .

6- دراسة عادل عبد الرازق ضيف (2000) (6) ,إستهدفت التعرف علي التدريب المهني للصحفيين المصريين في المؤسسات الصحفية وفي نقابة الصحفيين وتوصلت الي أن نقابة الصحفيين بدأت أنشطتها التدريبية منذ عام 1968 لتأهيل الصحفيين وقررت تشكيل لجنة لتطوير المهنة والتي بدأت نشاطها في 18 يوليو 1998 وأن الدورات كانت تتم في غيبة التخطيط وتحديد الاهداف .

7 – دراسة حسام محمد إلهامي (2004) (7) إستهدفت التعرف علي تأثيرات التطور في تكنولوجيا الصحافة علي نظام التأهيل الاكاديمي والتدريب المهني للصحفيين في مصر , وهي دراسة تتبعية في الفترة من 1985 الي 2000 وتوصلت الي أن أهم المشكلات التي تواجه قيام النقابة بالتدريب الصحفي مشكلة التمويل وضعف إدراك جموع الصحفيين لاهمية التدريب في مجال التكنولوجيا وعدم قيام المؤسسات الصحفية بدورها في تدريب الصحفيين علي الجوانب التكنولوجيا علاوة علي عدم إتاحتها فرصة التفرغ للصحفيين للتدريب وعدم وجود آلية للثابة داخل المؤسسات الصحفية لتقدير الصحفي الذي تدرب مقارنة بغيره ممن يحصلون علي التدريب.

7- دراسة وائل العشري (2011)(8) , عن العوامل المؤثرة في تطوير نقابة الصحفيين المصريين خلال الفترة من (1971- 2006) مع دراسة لمستقبل النقابة خلال العقدين المقبليين وكانت العينة عبارة عن 80 مفردة من أعضاء نقابة الصحفيين وقيادات العمل الصحفي عبر صحيفة إستبيان تضمنت 45 سؤالا ,استهدفت رصد وتحليل العوامل المختلفة التي أثرت في مسار تطور نقابة الصحفيين سواء كانت عوامل خارجية أو داخلية أو وسيطة , وتوصلت الي أن نقابة الصحفيين واجهت العديد من التحديات من داخلها جعلتها غير قادرة علي تحقيق هدف الاستقلال النقابي عن مصادر الضغط والتأثير في القرار النقابي

من خلال منظومة العمل الصحفي والذيجعل النقابة عاجزة عن حماية الصحفيين في مواجهة أرباب العمل سواء كانوا أصحاب وملاك الصحف الحزبية والخاصة ورؤساء التحرير ..وأن هناك مجموعة من العوامل سيكون لها تأثير علي مستقبل العلاقة بين النقابة والسلطة السياسية والتشريعات المرتبطة بالنقابة .

ثانيا : الدراسات الاجنبية :

1- دراسة جون هينيغام (1996)(9) التي استهدفت الكشف عن اتجاهات الصحفيين نحو مهنتهم واتحاداتهم الصحفية ورؤيتهم لادوار وسائل الاعلام الاخبارية وعن اسباب اختيارهم للعمل الصحفي واظهرت النتائج أن الصحفيين يرون ان المسئولية والامانة والاخلاق من أهم عوامل العمل في اتحادات صحفية ونقابية مع فهم الصحفيين لادوارهم في ممارستهم المهنية .

2- دراسة بول فوكس (1998)(10) والتي طبقت علي 42 صحفيا من المندوبين والمصورين والمحررين الذين تم مقاضاتهم لانتهاكهم حق الخصوصية وذلك بعد الكشف عن اسمائهم في البحث عندما كانوا يعدون قصص اخبارية وتوصلت النتائج الي أن الصحفيين عندما اعدوا هذه القصص للنشر او الاذاعة كانوا يشعرون ان تقرير هذا هو في الاساس مسألة اخلاقية تحاسبهم عليها اتحاداتهم الصحفية والمجتمع اكثر منها مسألة قانونية..

3- دراسة فوكس (2000)(11) التي استهدفت التعرف علي كيفية تعامل الصحفيين مع المسئوليات الاخلاقية والقانونية في اطار العمل النقابي ومدي قدرتهم علي تحقيق التوازن بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات الاخلاقية أثناء العمل الصحفي وتوصلت الدراسة من خلال استبيان علي 1037 صحفيا والمقابلات المتعمقة مع 27 صحفيا أخرين الي تأييد 60 % من المبحوثين لنموذج الانعزال والتوافق في حين دافع 40% منهم عن نموذج المسئولية الذي يشير الي تأثير متغيرات أخري بجانب القنون والاخلاقيات مثل أخلاق المهنة والسياسة التحريرية والجمهور والمصادر والزملاء والمعلنون وجماعات الرفاق في اتحاد الصحفيين ..

4- دراسة تيم , وهاجر (2011) (12) حول استخدام النقابات الكندية لوسائل الاعلام الحديثة في الحملات الانتخابية المختلفة ,ان النقابات الإعلامية الكندية تستخدم وسائل الاتصال كجزء من إستراتيجيتها الانتخابية , وان النقابات لها دور كبير في حسم الانتخابات لصالح مرشح عن الاخر المنافس , واكدت الدراسة ان النقابات تستخدم وسائل الاعلام من منطلق مسئوليتها الاجتماعية تجاه أفراد المجتمع .

التعليق علي الدراسات السابقة :

من خلال عرض الدراسات السابقة يستطيع الباحث أن يؤكد أن دراسته استفادت من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة العربية والاجنبية الي حد ما ,حيث اهتمت هذه الدراسات بالعمل النقابي ونقابة الصحفيين وعلاقتها بالسلطة الحاكم ولكنها لم تتطرق الي الاعضاء المشتغلين بها لمعرفة رؤيتهم في مشكلات العمل النقابي وكيفية اصلاحه ومدي قبولهم للتعددية النقابية الصحفية وه ما حاولت دراستي التوصل اليها .. لذا تعد هذه الدراسة هي الاولي التي تتناول مستقبل العمل النقابي الإعلامي المصري في ظل وجود عدد من نقابات الاعلام والصحافة بعيدا عن نقابة الصحفيين .

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة علي التساؤل الرئيسي : ما هو اتجاهات الصحفيين في الصحف المصرية نحو تعددية النقابات الاعلامية في مصر بعد ثورة 25 يناير حتي الان في ضوء إشكالية رئيسية تم طرحها في ظل فشل قانون نقابة الصحفيين 76 لسنة 1970 في تلبية إحتياجات الصحفيين وتفاعله مع المتغيرات المجتمعية المعاصرة وفشله في إستيعاب كافة المشتغلين في العمل الصحفي المطبوع والاليكتروني الامر الذي جعل الصحفيين غير النقابيين يقومون بتأسيس نقابات موازية مثل نقابة الصحفيين الاليكترونيين المصرية والنقابة العامة للعاملين بوسائل الاعلام ونقابة الصحفيين المستقلة ونقابة الاعلام الاليكتروني والاتحاد المصري لناشري الصحف ...

أهمية الدراسة :

بدأت محاولات متعددة في بدايات القرن العشرين لتكوين أول تنظيم نقابي مهني صحفي يضم جموع الصحفيين والاعلاميين في مصر بهدف حماية مصالح العاملين في الصحافة وحقوقهم والمساهمة في ترقية أدواتهم في مواجهة أصحاب العمل من مالكي الصحف التي كانت وقتذاك مستقلة عن الدولة ولا تخضع لملكية الحكومة وسيطرتها (13), وإنتهت المحاولات بصدور القانون رقم 10 لسنة 1941 الذي بموجبه تم الاعلان رسميا عن قيام أول تنظيم لنقابة الصحفيين وضمت في عضويتها محررين وملاك الصحف , وتم إنتخاب الصحفي محمد أبو الفتح كأول نقيب للصحفيين المصريين(14) فقد إستمر تطبيق هذا القانون لمدة 14 عاما حتي صدور القانون الثاني للنقابة رقم 185 لسنة 1955 الذي جعل الانضمام الي التنظيم النقابي إجباريا وشرطا لمزاولة المهنة وإستمر تطبيقه لمدة 15 عاما حتي جاء القانون الثالث للنقابة – الحالي – رقم 76 لسنة 1970 الذي بدأ العمل به في 17 سبتمبر 1970 بهدف نشر الفكر الاشتراكي والقومي , وكان يجري نشاط النقابة في إطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي (15) التنظيم السياسي الواحد أنذاك , ومن خلاله تغيرت نظرة القائمين عليه تجاه التنظيم النقابي ودور النقابات المهنية في المجتمع لينص صراحة علي الدور السياسي لها وهيمنة السلطة الحاكمة علي هذا التنظيم النقابي المهني وأعضاءه من الصحفيين بأن جعل موافقة السلطة الحاكمة علي عملهم بالصحافة سابقة علي قيدهم بالنقابة ,بالاضافة الي منع الترشح لعضوية المجلس والنقيب لغير أعضاء الاتحاد الاشتراكي ومن حق وزير الارشاد – الاعلام – حل المجلس بقرار جمهوري ولا يحق لاحد مزاولة المهنة دون موافقة الاتحاد الاشتراكي (16) كما أن مسألة الانشغال بالدور الخدمي للنقابة برزت في الخطاب الانتخابي لعدد من المرشحين وصعودها الي موقع القمة في أولويات إهتماماتهم وكان واحدا من أبرز مظاهر التردي في الحياة الصحفية والفكرية في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي وبداية القرن الحالي الواحد والعشرين .ووفقا لهذا النوع من التصورات أصبح إبعاد النقابة عن المشاركة في النقاش العام هو السبيل الوحيد لنجاحها في

الفوز بإمتيازات للصحفيين كزيادات بدل التكنولوجيا ومعاش الصحفيين, وأن جزء كبير من جهد العمل النقابة خلال عقد السبعينيات أنفق في معارك متواصلة لحماية الصحفيين من حملات النقل أو الفصل أو الاعتقال التي كان أخرها في سبتمبر 1981 (17) وفي الوقت الحالي فقد تراجع العمل النقابي بسبب سيطرة الجهاز التنفيذي علي العمل الصحفي وخروج النقابة عن دورها الاساسي في الحفاظ علي مصالح أعضائها وغياب حرية التعبير والرشوة النقابية التي تتزامن مع كل إنتخابات لمنصب النقيب المسماة ببدل تكنولوجيا أخرجت النقابة عن دورها الاساسي وأضافت لها سببا في الحد من العضويات الجديدة المنتظرة , بينما كل نقابات والاتحادات في العالم تسعي الي زيادة أعضائها فإن نقابة الصحفيين المصريين تحد من العضويات الجديدة (18) كما أن قانون نقابة الصحفيين المعمول به الان رقم 76 لسنة 1970 لايزال يعمل به منذ 42 عاما شهدت مصر خلالها تعددية حزبية وصحفية وفكرية وثورات إتصالية ومجتمع تكنولوجيا المعلومات علاوة علي قيام ثورة شعبية في 25 يناير 2011 , وثورة أخري في 30 يونيو 2013 مما يتطلب تغير القانون لكي يتناسب مع المتغيرات الحديثة والتخلص من مساوئه وتناقضاته (19) , وتطوير قواعد القيد والعضوية لاستيعاب معظم المشتغلين بالمهنة وسحب البساط من تحت أقدام الكيانات البديلة , خاصة مع وجود ضغوط تواجه العمل النقابي تتمثل في شروع صحفيين من غير أعضائها في تأسيس نقابات مستقلة أخري ظهرت بوادرها في نقابة الصحفيين المستقلين التي عقدت الاجتماع التأسيسي لها وأصدرت لائحتها الاساسية في يومي 20 و22 مايو 2011 ونقابة الصحفيين الاليكترونيين والاتحاد المصري لناشري الصحف ونقابة الاعلام الالكترونى فى شكلها القانونى طبقا لقانون النقابات العمالية 35 لسنة 1976 (20) الامر الذي يهدد كيان النقابة في ظل تراجع دورها وإنقسام أعضاء مجلسها والفشل المستمر في عقد جمعية عمومية بشكل كامل ومنتظم (21) بالاضافة الي أن مبدأ الممارسة شرط العضوية وليس التعيين كأساس تتبناه العديد من البلدان المتقدمة في الصحافة والتي تمكنت من صوغ قواعد موضوعية تحكم الاطارات المنظمة للمؤسسة النقابة وعضويتها (22) , بالاضافة الي وجود 7 الاف عضوا بنقابة الصحفيين بينما العاملين بالصحف يقدرون بحوالي 50 ألف عضو مما يعني أن هناك 43 ألف شخص يعمل بالصحافة غير مدرجين في أي

جدول من جدول النقابة (23) وإعتراف الحكومة المصرية رسميا بالتعددية النقابية من خلال وزير القوي العاملة أحمد البرعي الذي أكد علي أحقية كل نقابة مستقلة في التواجد بمجرد الاخطار ويكون المعيار الاساسي هو لائحتها الخاصة وفقا لمباديء الحرية النقابية المنصوص عليها في إتفاقية منظمة العمل عام 1948 (24) ووافقت الوزارة في يونيه 2011 علي إشهار نقابة الصحفيين المستقلة بوجب خطابا منها للنقابة وطالبت أعضائها بالتوجه الي البنك الاهلي لفتح حساب خاص بالنقابة , ولكن هذا الاجراء لاقي إعتراضا عنيفا من قبل نقابة الصحفيين الام مما دعا مجلسها ونقيبها بتقديم بلاغات للنائب العام والمشير محمد سيد طنطاوي رئيس المجلس العسكري السابق ضد وزير القوي العاملة(25) معتبرة أن القرار فيه إغتصاب وإغتيال لاعرق النقابات المهنية وأن هذه الخطوة ستفتح الباب علي مصراعيه لانتحال صفة صحفي والحصول علي تمويل من الجهات الاجنبية لمن لا يعملون بمهنة الصحافة وإختراق الوطن من قبل تلك الجهات (26) فقد نجد قطاعا واسعا من ممارسي المهنة تنطبق عليهم شروط الاحتراف كونهم من العاملين بالصحافة التي تمثل مصدر رزقهم الوحيد (27)والذين يحصلون عليه من الالتزام بقواعد عمل تقتضي الموضوعية والحياد والامانة غير أنهم لا يستطيعون الحصول علي الترخيص الرسمي بممارسة المهنة بعد أن إقتصر مفهوم الاحتراف علي مبدأ التعيين في مؤسسة رسمية أو خاصة بترخيص من المجلس الاعلي للصحافة بدلا من الممارسة الفعلية للمهنة (28) لذلك فان الإشكالية في هذا البحث تتعلق بوحدة العمل النقابي الاعلامي من وجهة نظر الصحفيين وهل ما زالت النقابة كافية لاستيعاب كافة المتغيرات التي تمر الصحافة كمهنة وكصناعة في مصر وبمعني محدد هل نحن في حاجة الي نقابة واحدة أم عدة نقابات أم نقابة وعدة كيانات أخري ,كما مارست الدولة خلال تاريخها المعاصر سياسة إحتواء النقابات المهنية وسن التشريعات التي تكفل تبعيتها وولائها الدائم لاجهزة الدولة وربط مصير أعضائها بتوجيهات الدولة ومخططاتها (29)..

ونقابة الصحفيين المؤسسة بقانون 76لسنة 1970 هي الطريق الرسمي لممارسة المهنة الصحفية , فترخيص المزاولة رهن بعضوية هذه المنظمة النقابية مما يكفل ربط مصير المهني أو الصحفي بكيان نقابي لم يسع إليه الا جبرا مما أجل ممارسة حق العمل أي أن الصحفيين المهنيين يتعرضون لنوع من التأميم الذي يتعارض مع

الدستور المصري والمواثيق الدولية بشأن الحريات النقابية (30) ومع ما نادت به ثورة 25 يناير من مبادئ أخري أبرزها الحرية. فقد تمثل نقابة الصحفيين الهيئة أمام السلطات المختلفة في البلاد (31) وتملك حق التحدث بأسمها في كل ما يتعلق بشئون المهنة وتطويرها أو الدفاع عن مصالحها , وفي دول أخري قد توجد جمعيات للصحافة أو إتحادات تجمع المهن الاعلامية (32) وتتضمن قوانين هذه النقابات عادة تنظيم الالتحاق بمهنة الصحافة والشروط التي ينبغي أن تتوافر في الممارسين لها من بينها الحقوق والضمانات والالتزامات , فضلا عن الجوانب الاجرائية الخاصة الخاصة بتنظيم عمل النقابة وهيئاتها المختلفة وأسلوب إختيار أعضائها (33) وإذا كان العمل الصحفي هو نشاط إنساني نوعي يقوم عليه طائفة من الناس المؤهلين له والمعتمدين عليه في كسب معاشهم فإن الانعكاسات الخاطئة والمضللة لمفهوم العمل النقابي الاعلامي السائدة منذ عقود عديدة جعل النقابة تستوعب مفهوم الصحفي الذي لم يعد له وجود خارج سجلاتها , وهو ما يؤكد الحاجة الي تكريس وعي نقابي مغاير لانجاز أي تطوير حقيقي في رؤية النقابة لهويتها ودورها ومن ثم لقانونها (34) والمنظمة النقابية هي التنظيم الشعبي القادر علي تنظيم صفوف أعضاءه نحو تحسين شروط العمل حماية لمصالحهم , وقد كان لنقابة الصحفيين دور هام في هذا الاتجاه في إسقاط قانون 93 لسنة 1995 المعروف بالقانون المشبوه (35) ومن جانب أخر لجأت الفرق السياسية المختلفة الي التعامل مع النقابات المهنية كبديل سياسي لانسداد الشرايين التي أصابت الحياة السياسية المصرية عبر عشرات السنين وإنعدام فرص التعبير لقوي سياسية هامة عن نفسها ومصادرة حقها في التواجد السياسي القانوني الامر الذي أدي الي تسيس النقابات المهنية وحرفها عن دورها الطبيعي كمنظمات معنية في الاساس بالدفاع عن مصالح أعضائها , وتطوير المهن والارتقاء بكفاءة أصحابها , ولم تكن نقابة الصحفيين بمنأي عن تلك الحالة (36) وواقع الحال أثبت أنه بإمكانها أن تلعب أدوارا أخري مهمة للمساهمة في تشييد مجتمعات حديثة شأنها في ذلك شأن مؤسسة المدرسة والجامعة والاسرة , فالمنافسة والجودة والبيئة وإزالة الحواجز الجمركية والحمائية وتحرير التجارة والاسعار , والعولمة والموارد البشرية والطبيعية ,كلها إعتبارات أصبحت مطروحة بشكل ملح علي أي إقتصاد بشكل عام وعلي الجمعيات المهنية بشكل خاص , كي يتسني لها الحياة والتكيف مع

حركية الاقتصاد العالمي (37) وإنطلاقا من هذا تبدوا أهمية الجمعيات المهنية والعمل النقابي علي مستوي الموارد البشرية من تكوين وتأهيل لمواكبة التغيرات الحاصلة علي مستوي عملية الانتاج والتسويق والمساهمة في بناء القدرات البشرية التي يمكنها أن تنتج بتكلفة أقل إعتمادا علي العلم والتكنولوجيا وتراعي معايير الجودة والمعطي البيئي (38) لذلك فالرهان علي نجاح التجربة الديمقراطية في مصر بعد ثورة 25 يناير سيكون له تأثيرات إيجابية علي العمل النقابي الاعلامي أي نقابة الصحفيين بحيث تكون مستقلة عن أي سلطة وأن تمارس دورها بحرية ويتم وضع قواعد جديدة للالتحاق بها وإلغاء قانون النقابة الحالي الموجود منذ 44سنة ووضع قانون جديد والعمل علي تعاظم الدور المهني للنقابة وإستيعاب كافة المشتغلين بها تحت لواءها وإلزام الصحفيين بميثاق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة , بينما فشل التجربة الديمقراطية في مصر بعد ثورة 25 يناير سيؤثر علي النقابة الام وسيبقي قانونها دون تغيير وسيفتح الباب واسعا أمام تشكيل نقابات بديلة أو كيانات موازية كما في تأسيس نقابة الصحفيين المستقلة ونقابة الصحفيين الالكترونيين ونقابة الاعلام الاليكتروني والاتحاد المصري لناشري الصحف وغيرها من الكيانات التي قد تؤثر علي وحدة العمل النقابي الاعلامي في مصر من أجل هذا تسعي الدراسة للتعرف علي إتجاهات الصحفيين تجاه تعددية النقابات الاعلامية الصحفية في مصر و رؤيتهم لمستقبل العمل النقابي الاعلامي .

أهداف الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من هدف رئيسي يتمثل في التعرف علي اتجاهات الصحفيين اعضاء النقابة المشتغلين في محافظة القاهرة تجاه تعددية النقابات الاعلامية المصرية الموازية لنقابة الصحفيين الرئيسية بعد ثورة يناير

- التعرف على مدى ادراك الصحفيين لقانون النقابة الحالي 76 لسنة 1970. والكشف عن مدى الرغبة في تعديله أو تغييره من قبل عينة الدراسة.
- محاولة رصد رؤية الصحفيين عينة الدراسة لمشاكل العمل النقابي الإعلامي في مصر ومستقبله .

- مدي ادراك الصحفيين لفوائد العمل النقابي الاعلامي ؟
- التعرف علي مدي قبول الصحفيين لوجود نقابة رسمية واحدة للصحفيين ام اكثر من نقابة ؟
- التعرف علي مبررات رفض او قبول التعددية النقابة الاعلامية الصحفية في مصر
- التعرف علي مستقبل العمل النقابي الاعلامي كما يري الصحفيون المبحوثون؟.
- التعرف علي الفئات التي يجب انضمامها لعضوية نقابة الصحفيين كما يري الصحفيون؟

تساؤلات الدراسة :

تسعي هذه الدراسة الي الي الاجابة علي التساؤلات الاتية :

1- تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي وهو ما هي اتجاهات الصحفيين المشتغلين تجاه تعددية النقابات الاعلامية في مصر بعد ثورة 25يناير .ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي العديد من الأهداف الفرعية منها :

- ما هي اتجاهات الصحفيين المصريين نحو وحدة العمل النقابي الاعلامي ؟
- ما رؤيتهم لأبرز مشاكل العمل النقابي الاعلامي؟
- ما مدي قبول الصحفيين بوجود أكثر من كيان نقابي مواز لنقابة الصحفيين؟
- ما هي رؤية الصحفيين أعضاء النقابة لاصلاح العمل النقابي الاعلامي؟
- ما مدي قبول الصحفيين بشرط التعيين شرط العضوية بالنقابة وليس الممارسة؟
- ما هو دور العمل النقابي الاعلامي إزاء مهنة الصحافة كما يراها عينة الدراسة؟
- ما مدي موافقة الاعلاميين المصريين علي صياغة قانون جديد لنقابة الصحفيين؟

- ما مدي موافقة الاعلاميين حول قبول المشتغلين في الصحافة الاليكترونية ؟
- ما الشروط التي ينبعي توافرها في العمل النقابي الاعلامي كما يراها الإعلاميون؟
- ما هي اتجاهات الصحفيين تجاه تعددية العمل النقابي الصحفي في مصر؟
- ما هي الملامح الضرورية في تشكيل النقابات في الدستور الجديد من وجهة نظر الصحفيين؟
- ما هو مستقبل العمل النقابي الاعلامي من وجهة نظر الصحفيين المبحوثين؟
- ما هي الشروط التي ينبغي توافرها من أجل القيد بنقابة الصحفيين ؟
- هل يقبل الصحفيون بنظام الشعب بالنقابة وما هي الشعب المقترحة من وجهة نظرهم ؟
- ما هي مبررات رفض أو قبول الصحفيون بالتعددية النقابية الصحفية بجانب نقابة الصحفيين؟

أدوات جمع البيانات :

1- استمارة استبيان:إستخدمت هذه الدراسة صحيفة الاستقصاء لجمع البيانات ,ومقابلات متعمقة مع عدد من أصحاب هذه النقابات الاعلامية الموازية والخبراء في مجال الصحافة .

فقد تم تقسيم استمارة الاستبيان الي ثلاثة أجزاء : الجزء الاول بيانات ديموغرافية للمبحوثين ,الجزء الثاني خاص باتجاهات الصحفيين تجاه قانون نقابة الصحفيين الحالي رقم 76 لسنة 1970 وتضمن 11 سؤال ,بينما الجزء الثالث : خاص باتجاهات الصحفيين تجاه تعددية العمل النقابي الصحفي وتضمن 8 أسئلة ثم جزء حول الرؤية المستقبلية للعمل النقابي الإعلامي وتضمن 10 اسئلة .

2- مقابلات متعمقة : قام الباحث بأجراء مقابلات متعمقة مع عدد من خبراء الصحافة والعمل النقابي الإعلامي في مصر .

أساليب الدراسة:

1- المقابلة الجماعية: اعتمدت الدراسة بشكل جوهرى على أسلوب المقابلة الجماعية مع العينة المدروسة.

2- المقابلة المفتوحة:مع عدد من الخبراء فى مجال الإعلام والصحافة والقيادات الصحفية المختلفة.

3- استقصاءات مع مجموعة من المتخصصين بقصد الوصول إلى الإجماع حول إشكالية تعددية العمل الصحفى,والاستفادة من هذا الأسلوب فى الوقوف على تصورات النخبة الصحفية من الممارسين والأكاديميين حول تقديم رؤية مستقبلية لنقابة الصحفيين فى مصر.

نوع البحث : ينتمي هذا البحث الي البحوث الوصفية التي تستهدف التعرف علي رؤية وموقف الصحفيين – مجتمع الدراسة – لتعددية النقابات الاعلامية في مصر بعد ثورة 25 يناير

منهج الدراسة : تم الاعتماد علي المناهج الاتية:

منهج المسح الإعلامى: لرصد أراء وتصورات واتجاهات الصحفيين الممارسيين للعمل الصحفى وتعددية النقابات الاعلامية الصحفية.

المنهج التاريخى: تستلزم الدراسة استرداد الماضى بطريقة منهجية وموضوعية من خلال الاستشهاد ببعض القوانين وتجميع الأدلة وتقييمها لاستخلاص الحقائق والوصول إلى خلاصات محكمة.

أدوات جمع البيانات : أداة جمع البيانات هذه الدراسة من خلال صحيفة الاستبيان التي تم تصميمها ثم عرض الاستمارة علي عدد من المحكمين(*) بالاضافة الي المقابلات المتعمقة التي قام بها الباحث مع عدد من الخبراء الصحفيين والنقابيين(*).

مجتمع الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في كل الصحفيين المصريين أعضاء نقابة الصحفيين "الرئيسية" المؤسسة بقانون 76 لسنة 1970 , في مختلف الصحف القومية والحزبية والخاصة – الورقية والالكترونية– المشتغلين بالمهنة .

عينة الدراسة :

تمثلت عينة الدراسة من 183 مفردة من الصحفيين المصريين أعضاء نقابة الصحفيين المؤسسة بقانون 76لسنة1970 والمقيدين بجدول "المشتغلين" في محافظة "القاهرة" , وهم من صحف :الاهرام والاخبار والجمهورية :بواقع 45 استمارة ,واليوم السابع والمصري اليوم والاسبوع:بوا قع 45 استمارة,والوفد والاحرار والاهالي بواقع 45 استمارة , ومن المواقع الالكترونية: بوابة الاهرام وبوابة الاهرام العربي وبوابة أخبار اليوم وبوابة الوفد وبوابة الشروق وموقع اليوم السابع والمصري اليوم بواقع 48 استمارة.

وتم اختيار عينة الدراسة من محافظة "القاهرة" لاحتوائها علي حوالي 90% من الصحفيين المشتغلين بالمهنة وفقا لوكيل نقابة الصحفيين(39) وبالاضافة الي أنها العاصمة وبها الوزارات والحكومة والبرلمان والمحاكم ونقابة الصحفيين وبؤرة الاحداث الساخنة .

تطبيق إختباري الصدق والثبات

تم عرض صحيفة الاستقصاء علي الخبراء والمحكمين وبعد عمل التعديلات التي أشاروا إليها , وإتفاقهم علي أن صحيفة الاستبيان تقيس ما ينبغي قياسه , ثم إجراء إختبار الثبات علي عينة قوامها 20 مفردة وكان معامل الارتباط بين التطبيقين الاول والثاني بمقدار 9و87 % وهو ما يشير الي درجة عالية من الثبات .

الاطار المعرفي للدراسة :

عرفت مصر مصطلح النقابات المستقلة عقب نجاح ثورة 25 يناير 2011، عندما تبنى الدكتور أحمد البرعي، وزير القوى العاملة بحكومة د.عصام شرف، آنذاك هذه الفكرة المطبقة فى أمريكا وعدة دول أوروبية بدعوى أنها وسيلة لإنهاء معاناة ملايين المصريين مع النقابات المهنية لأسباب مختلفة ناهيك ما كان الوزير يروج له آنذاك من كون تلك النقابات الوليدة ستخلق حالة من التنافس مع النقابات القديمة لجذب الناس إليها، مما ينعكس على جودة الخدمات المقدمة لأعضائها، ولكن على مدار العامين الماضيين تمخض الواقع عن صورة مغايرة تماما لما حلم به وزير القوى العاملة بشأن تلك النقابات المستقلة ، فقد حاصرتها الشبهات ولاحقتها الدعاوى القضائية بعدما منحت نفسها صلاحيات تتجاوز حدود دورها كنقابة عمالية مستقلة إلى درجة أن باتت تنافس النقابات المهنية فى اختصاصاتها بما يمثل مخالفة صارخة للقانون (40) إذ باتت مصر تشهد وجود أكثر من كيان نقابي بمسميات مختلفة تدعى كل منهما لنفسها صلاحيات وتمنح أعضاءها كارنيهات بمسميات مهنية دون معايير واضحة بل وتتصارع فيما بينها للحصول على أراض وعقارات وامتيازات من الجهات الحكومية المختلفة والمتاجرة فيها لتحقيق منافع شخصية بالمخالفة للقانون، مما أساء كثيرا لصورة الصحفيين والإعلاميين فى مصر وأعاد للأذهان تجربة نقابة الصحفيين المستقلة قبل عده سنوات، والتى عرفت بنقابة «المطعنى» نسبة لصاحبها حسين المطعنى، الذى حاول إنشاء نقابة صحفية مهنية موازية بما يسمح له الحصول على أراضى إسكان والمتاجرة بها وتوزيع كارنيهات على المنضمين إليها عليها نفس شعار نقابة الصحفيين (41) فإن هذه التجربة باءت بالفشل، بعد أن تصدت له نقابة الصحفيين وكشفت للقضاء المصري حقيقة استغلاله للعمل النقابي فى تحقيق منافع شخصية، فقامت المحكمة بحبس المطعنى ثلاث سنوات، وظن البعض يومها أن تجربة النقابات الوهمية الموازية لن تتكرر مرة أخرى، فإن الفترة الأخيرة وما تشهده من ظهور كيانات إعلامية نقابية دفع بكثيرين للتخوف من أن تسيىء تلك الكيانات بسلوكيات أعضائها ومؤسسيها إلى منظومة العمل الصحفي والإعلامى بمصر ككل، خصوصاً فى ظل تزايد وتيرة اتهامات بالفساد تلاحق بعضا من المؤسسين لتلك الكيانات النقابية تارة باستغلالهم حاجة الشباب لمظلة نقابية للحصول منهم على آلاف الجنيهات تحت مسمى الاشتراكات ومنحهم كارنيهاً يحمل

مسميات وظيفية خادعة، برغم أن فريقاً من هؤلاء الشباب لم يتسن له العمل بعد فى صحيفة أو قناة فضائية، ناهيك عن اتهامات أخرى بأن بعضاً من مؤسسي تلك النقابات يستغلون اسم النقابة وعدد أعضائها للتحايل على المسئولين لتخصيص أراض وعقارات ومن ثم بيعها فى السوق السوداء وتحقيق مكاسب طائلة.علاوة علي ممارستها ضغوط علي بعض المؤسسات الصحفية القومية وتحريض باعة الصحف علي الامتناع عن بيع الصحف,اللافت للنظر أن تلك النقابات سعت إلى فرض وجودها على أرض الواقع بإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت، وإصدار بيانات فى المناسبات المختلفة توضح وجة نظر تلك النقابة وأعضائها وأحيانا تطالب الجهات رسمية بتشريع وجودها بموجب الدستور الجديد 2014 (42).

ويري البعض(43) إن التعديل في الدستور الجديد أصبح ضرورة ملحة للنقابات الاعلامية المستقلة ، خصوصاً في ظل تأثير الصحافة الإلكترونية المتزايد والذي يزداد تأثيراً يوماً بعد يوم، حيث إنها مهنة المستقبل، و أن النقابة تسعى إلى أن يتضمن الدستور هذا التعديل من أجل ضمان حقوق الصحفيين الإلكترونيين، والسعي لحمايتهم، عن طريق الاعتراف بهم وبمهنتهم، التي تختلف عن الصحافة المطبوعة اختلافاً جوهريا في الوسيط، الذي يعتبر ورق الطباعة في الصحافة المطبوعة، والإنترنت في الصحافة الإلكترونية, و أن يكون نص المادة بعد التعديل هو: "حرية الصحافة والصحافة الإلكترونية والطباعة والنشر وسائر وسائل الإعلام مكفولة"..(44)

ومن النقابات الاعلامية الفرعية الموازية لنقابة الصحفيين النقابات التالية (45):

1- النقابة العامة للعاملين بوسائل الإعلام:

تأسست النقابة العامة للعاملين بوسائل الإعلام عام 2011، لتكون مظلة لكل الفئات التى تعمل فى حقل الإعلام من صحفيين ومراسلين، ومصممى جرافيك، ومعدي برامج، ومذيعين ومحرري مواقع إلكترونية، إلى جانب العاملين بكل قطاعات الفضائيات وموزعي الصحف وكذلك كل خريجي الكليات الإعلامية فتدافع عن حقوقهم وتنهض بمستواهم العملي والاجتماعي,وهي أحد الكيانات النقابية الوليدة التى راجت من حولها شائعات كثيرة فى الفترة الماضية، واتهمها

البعض بمخالفة القانون كونها تمنح أعضاءها مسمى «محرر إعلامى» فى خانة العمل بالأوراق الرسمية مما يمثل اعتداء صارخاً على حق نقابة الصحفيين , ووصل عدد الأعضاء حاليا إلى 18 ألف عضو، ومن المتوقع أن يزيد الرقم لنحو 100 ألف عضو خلال السنوات الخمس المقبلة (46).

2- نقابة الصحفيين الإلكترونيين المصرية :

مؤسسها هو صلاح عبد الصبور وقد أشهرت بوزارة القوى العاملة برقم 2/1797 لسنة 2011، بالإدارة العامة للاتصال النقابي تحت عنوان (نقابة العاملين بالصحافة الإلكترونية)، هدفها الدفاع عن مهنة الصحافة الإلكترونية وتنمية الوعي بعظيم دورها مهنياً وثقافياً وإعلامياً. و عمل إطار قانوني يجمع العاملين بالصحافة الإلكترونية ويمارس دور التنسيق بين العاملين والمؤسسات الإعلامية التابعين لها. • تقنين الممارسة المهنية للصحافة الإلكترونية، بوضع أطر وقوانين تنظم المهنة وتحددها من خلال "ميثاق شرف صحفي". • تنمية مهارات العاملين بالمهنة من دعم التدريب والعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية عالميا وتسهيل حصول الأعضاء عليها والتعاون مع المؤسسات المعنية لتحقيق هذا الهدف. • دعم آليات الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والمالية للعاملين بالمهنة والدفاع عن حقوقهم من خلال القنوات القانونية والجهات الرسمية. • العمل على تذليل الصعاب أمام العاملين لممارسة حقوقهم المهنية، بالاتفاق مع الجهات المعنية والتنسيق مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية. • المساهمة في ترسيخ مبادئ احترام حقوق الآخرين والثوابت الأخلاقية والاجتماعية، وتحقيق التواصل الإيجابي بين العاملين بالمهنة والمجتمع المحيط بهم (47) .

3- نقابة الصحفيين المصريين المستقلة :

هي نقابة مشهرة برقم 24195 فى يونيو 2011، تعمل في مجال الصحافة والاعلام وتستقطب اعضاء للقيد بها مقابل اشتراكات سنوية ومبلغ مالي للقيد بها وكانت تقدمت هى أيضا من قبل بمذكرة عاجلة للجنة الخمسين الخاصة بتعديل الدستور المصريعقب ثورة 30 يونيو تتضمن "مطالبها الخاصة بتعديل بعض مواد الدستور، والتأكيد علي مبدأ الحرية والتعددية النقابية بما يخدم مصلحة جموع الشعب المصري"

, وأعلنت النقابة – في معرض مذكرتها – عن رفضها آليات لنص المادة 57 من مسودة الدستور، والتي تنص على أن "ينظم القانون إنشاء النقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي، ويحدد مواردها وطريقة مساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني وفق مواثيق شرف أخلاقية، ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة مهنية واحدة ". واقترحت النقابة ضرورة العمل على تعديل نص المادة بما يتفق وتعهدات مصر الدولية وذلك من خلال حذف الفقرة الخاصة بـ "لا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة مهنية واحدة"، بجانب إضافة العبارة الآتية لنص المادة "بما لايتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر"(48) .

كما اقترحت الصحفيين المستقلة ضرورة إقرار مشروع قانون للنقابات كافة، يقوم على أسس الحرية النقابية، ويجيز الحق في التعددية، مع أهمية النص على ضرورة تشكيل جمعيات علمية متخصصة، تكون بمثابة المرفق العام، تختص بإصدار تراخيص المهنة أو سحبها، وتركز على تنظيم المهنة ودور أصحابها في تقدم المجتمع، وتعتبر هيئات استشارية للدولة في مجال تخصصها وتؤمن لأفرادها نظام التقاعد والمعاشات وتحدد أسعار الخدمات التي يقدمها أعضاؤها للمواطنين .

4- نقابة الإعلاميين المصريين المستقلة المشهرة برقم 95 لسنة 2012،وفقا لقانون النقابات العمالية وهي نقابة إعلامية عمالية مستقلة نشأت فى الفترة الأخيرة وتحلو لرئيستها د.هبة الديب، أن تصف نقابتها بأنها المظلة الشرعية لجميع العاملين بمجال الإعلام وصحافة – إذاعة – تليفزيون – علاقات عامة ..

5- نقابة الإعلاميين المصريين، وتم إشهارها يوم 9 مارس 2011، ويؤكد القائمون عليها أنها تهدف إلي رعاية مصالح كل من: المذيع، المخرج، المحرر، المعد، المترجم، المصور، المصحح، جامع المادة الأرشيفية(49)..

6- نقابة الإعلام الإلكتروني المصرية مسجلة رسميا بالاتحاد العام للنقابات المصرية في أكتوبر 2011، وتضم العاملين بالإعلام الإلكتروني ومدوني ونشطاء الإنترنت من أجل تنمية مهاراتهم المهنية وإسماع صوتهم وتعزيز التواصل بينهم، وتلتزم النقابة بصفتها الاعتبارية بالدفاع عن حقوق أعضائها، وتوفير

فرص حياة أفضل لهم وتشترط لحصول على كارنيه عضويتها أن دفع مبلغ 150 جنيهاً وتقدم تسهيلا للأعضاء فى قرى ومدن مصر حال تعذر وصولهم للقاهرة إرسال البيانات عن طريق موقع النقابة على الإنترنت وبعدها يصبح عضوا ويتمتع بالكارنيه (50) .

7- النقابة المصرية للعاملين بالوسائل الإلكترونية: وهي من النقابات التي انشأت عقب ثورة يناير في ابريل 2011

8- النقابة المصرية للإعلام الإلكترونى وهي النقابة التي وافق الاتحاد المصري للنقابات على تأسيسها حيث صرح صلاح مازن رئيس المجلس التأسيسى، بأن النقابة المصرية للإعلام الإلكترونى قد انطلقت فى شكلها الشرعى القانونى طبقا لقانون النقابات العمالية 35 لسنة 1976 وتعديلاته, وهيثم هلال السكرتير العام، وأبو بكر خلاف أمين الصندوق.

وعن شروط الانضمام لاحدي هذه النقابات المستقلة مثلا النقابة العامة للعاملين في وسائل الاعلام ،تطلب أوراق وهي صورة البطاقة – صورة شهادة الميلاد (الرقم القومي) – فيش وتشبيه صورة المؤهل الدراسي – عدد 2 صورة شخصية _ (للرجال / صورة الموقف من التجنيد) لافتا النظر أن النقابة مقر رئيسي 38 ش عبد الخالق ثروت بالقاهرة، إلى جانب فروع أخرى بالمحافظات في الإسكندرية والمنيا والأقصر والبحر الأحمر وبني سويف وأسيوط والقليوبية, كما أن اشتراكات الأعضاء الجدد بالنقابة يتم تحديدها حسب الفئة العمرية للعضو وهى تدفع مرة واحدة فى العام، فمن هو فى المرحلة العمرية من 20: 40 سنة يدفع 385 جنيهاً ومن 40:50 سنة 585 جنيهاً، ومن 50:55 سنة 785 جنيهاً، ومن 55: 59 سنة 1085 جنيهاً، وذلك كي يتسنى للنقابة تقديم خدمات جيدة لأعضائها . مشددا على أن أموال النقابة وكل حساباتها تخضع لرقابة حكومية، وليس الأمر كما يشاع "سداح مداح"، وهو ما مكنه وبقية أعضاء مجلس النقابة المنتخب من الحصول على موافقة محافظ القاهرة بتخصيص قطعة أرض مساحتها 10 أفدنة لإنشاء ناد اجتماعي للإعلاميين بأرض حديقة الجندول بكورنيش المعادي (51).

كما أن النجاح الذى تحققه النقابات المستقلة الوليدة وكم الامتيازات والخدمات التى توفرها لأعضائها أوجد حالة من الغيرة فى نفوس بعض مجالس النقابات الأخرى بسبب عجزهم عن توفير خدمات لأعضاء نقاباتهم، فسعوا إلى تشويه الناجحين بإطلاق الشائعات والأكاذيب عنهم، ولكنه لا يهتم، ويعود فيدعو كل هؤلاء ومن لديه أى دليل على فساد النقابات المستقلة فليتقدم به إلى النائب العام، وإن كان عاجزا عن العمل النقابى وخدمة زملائه فليستقيل (52).

ومن اهداف بعض هذه الكيانات الاعلامية الموازية مثلا النقابة المصرية للاعلام الإلكتروني التي تهدف الي العمل على تطوير قدرات العاملين في الإعلام الإلكتروني، وإثراء المحتوى الإلكتروني المصري على الإنترنت سواء كان باللغتين العربية والإنجليزية، وتوثيق التعاون مع النقابات المهنية والمنظمات التي تتبني نفس الأهداف داخل وخارج مصر .وأن النقابة سوف تقوم بعمل دورات تدريبية للعاملين بالصحافة الإلكترونية سواء في فنيات الكتابة الصحفية أوالتدريب على رفع كفاءة الصور والفيديوهات والتقريب بين أعضاء النقابة في الداخل وبينهم وبين نظرائهم في الخارج، وإعداد برامج سنوية لإطلاع الإعلاميين الإلكترونيين على ما يستجد في مجال الإعلام الإلكتروني على المستوى العالمي" (53)

ويري بعض خبراء الصحافة أن ما يحدث من نشأة كيانات نقابية مستقلة لهي مؤامرة بكل معنى الكلمة على المجتمع الصحفي والإعلامى بمصر.. مؤامرة هدفها تفتيت الكيان النقابي وإضعاف شوكة العاملين به وشغلهم فى معارك جانبية مع بعضهم بعضاً عن المطالبة بحقوقهم وبقوانين جيدة لهم فى الدستور الجديد ", وقانون النقابات المهنية فى مصر والمعمول به منذ عشرات السنين نص على أنه لا يجوز وجود أكثر من نقابة مهنية واحدة هي وحدها من تمنح صفة مزاولة المهنة لأعضائها ومن خلالها يتم ثبوت المهنة فى الأوراق الرسمية كما أن لها الحق فى محاسبة أعضائها فى حال وجود تجاوزات وتوفير سبل الرعاية لهم من مسكن وعلاج ومعاش وخلافه، ومن ثم فأي كيان نقابة ظهر بعد ثورة يناير، وحتى الآن بمسميات مستقلة وعمالية الهدف منه هو تفتيت وحده الجماعة الصحفية والإعلامية،(54) وعلى الدولة أن تسرع فى وضع حد لتلك المهاترات وتغلق تلك الكيانات النقابية التى جاء

بها أحمد البرعى، وقت أن كان وزيرا للقوى العاملة والمهتم بتقليد ما يحدث فى أمريكا، وهى للعلم تجربة فاشلة لا تتناسب مع المجتمعات العربية .

كما أن بعض الدول مثل موريتانيا تطبق نفس الفكرة ويعانى الصحفيون والإعلاميون بها من التشرذم والضعف فى المطالبة بحقوقهم من الدولة فأى نقابة من الموجودين تمثل الجماعة الصحفية والإعلامية، وأى نقابة يمكنها التفاوض وقبول أو رفض قانون تطرحه الدولة وهذا ما لا نريده لمصر" (55) .

ويقول الكاتب الصحفي جمال عبد الرحيم، عضو مجلس نقابة الصحفيين ورئيس تحرير جريدة الجمهورية : "أن ما تشهده مصر الآن من تعددية نقابية لا سيما فى المجال الصحفي والإعلامى بدعوى توفير مظلة رعاية للعاملين فى الصحف والفضائيات لهى كلمة حق يراد بها باطل، فتلك الكيانات لم توفر الرعاية لأعضائها على مدى العامين الماضيين، وإنما اكتفت بتحصيل رسوم منهم والمتاجرة بأسمائهم عند المسئولين للحصول على أراض وعقارات يستفيد منها بعض القائمين على شئون تلك النقابات، مما أساء كثيرا للجماعة الصحفية والإعلامية "(56)

مفاهيم الدراسة :

الاتجاه :هو نزوع ثابت للاستجابة نحو صنف من المؤثرات , وأنه حالة استعداد لدي الفرد تدفعه الي تأييد أو عدم تأييد موضوع ما ويعرف إجرائيا بأنه مجموعة من المكونات الادراكية المعرفية (معارف–معلومات)والوجدانية (مشاعر – معتقدات – تقيمات) والسلوكية قابلة للقياس الكمي(57).

النقابات الاعلامية الموازية :هي النقابات الي تأسست عقب ثورة 25 يناير بموافقة وزارة القوي العاملة وفق قانون النقابات العمالية أو بعض الجهات الاخير دون القانون تعمل في مجال الاعلام والصحافة وتمنح بعض مميزات نقابة الصحفيين الرئيسية المؤسسة وفق للقانون ومن أمثلتها النقابة العامة للعاملين بوسائل الاعلام ونقابة الصحفيين المستقلة ونقابة الاعلام الالكتروني.

نتائج الدراسة :

خصائص عينة الدراسة :

1- السن:

الجدول رقم (1) يوضح الفئات العمرية لعينة الدراسة

الفئة العمرية	العدد	%
أقل من 35 سنة	76	41.5
من 35 الي 50 سنة	83	45.4
من51 الي 60 سنة	17	9.3
اكثر من 60 سنة	7	3.8

يوضح الجدول رقم (1) أعمار عينة الدراسة من المبحوثين وهي " السن م 35 الي 50 عام " بلغت 45.4 % من عينة مبحوثين بينما فئات "أقل من 35سنة " بلغت نسبتهم 41.5% في حين الفئات من 51 الي 60 عام بلغت 9.3% والفئات أكثر من 60 عام بلغت 3.8%...

2- النوع :

الجدول رقم (2)

النوع	العدد	%
ذكر	125	68.3
أنثي	58	31.7

المجموع	183	100

كما يوضح الجدول السابق ان فئات الذكور من الصحفيين بلغت 68.3% من عينة الدراسة بينما بلغت الاناث 31.7% .

3- الموقع الوظيفي :

جدول رقم (3)

الموقع الوظيفي	العدد	%
مندوب	1	.5
مراسل	5	2.7
محرر	94	51.4
رئيس قسم صحفي	51	27.9
رئيس تحرير	9	4.9
مدير تحرير	7	3.8
سكرتير تحرير	2	1.1
نائب رئيس تحرير	9	4.9
نائب مدير تحرير	2	1.1
رسام	1	.5
نائب رئيس قسم	2	1.1

ومن حيث تخصص الصحفيين المبحوثين عينة الدراسة فيوضح الجدول السابق رقم (3) أن فئة المحرر الصحفي الورقي والالكتروني بلغت أعلي نسبة في العينة وهي 51.4% بينما رئيس قسم 27.9% وكل من فئة رئيس تحرير ونائب رئيس تحرير بلغت 4.9% لكل منهما بينما مدير تحرير 3.7% في حين ان المراسل بلغت

2.7% , بينما بلغ "نائب رئيس القسم " و"نائب مدير تحرير " و"سكرتير تحرير" 1.1% لكل منهم في حين بلغت "الرسام "و"المندوب " 5.% لكل منهما ..

4- مدي انضمام المبحوثين لنقابات اعلامية اخري غير نقابة الصحفيين :

جدول رقم (4)

الفئة	العدد	%
نعم	157	85.8
لا	26	14.2

وتوصلت النتائج كما في الجدول رقم (4) الي أن 85.8% من عينة الدراسة غير أعضاء في نقابة اعلامية أخري غير نقابة الصحفيين بينما 14.2% أعضاء في نقابات اعلامية أخري غير نقابة الصحفيين..

5- مدة انضمام المبحوثين لعضوية نقابة الصحفيين :

جدول رقم (5)

مدة الانضمام لنقابة الصحفيين	العدد	%
أقل من خمس سنوات	66	36.1
من خمسة الي أقل من 10	53	29
من 10 الي 20 سنة	38	20.8
من 20 فأكثر	19	10.4
غير منتمين	7	3.8

وتوصلت النتائج كما يشير الجدول رقم (5) الي ان 36.1% من عينة الدراسة ا نضموا الي عضوية نقابة الصحفيين منذ خمس سنوات فأقل , في حين أن 29% من العينة منضمة الي عضوية النقابة خلال المدة من 5 سنوات الي أقل من 20 سنة , بينما المنضمين للعضوية خلال مدة من 10 سنوات الي اقل من 20 سنة 20.8% بينما المنضمين خلال 20 فاكثر 3.8% , في حين أن غير المنتمين للنقابة 3.8%.

6- مدي عضوية المبحوثين في اكثر من نقابة إعلامية أخري غير نقابة الصحفيين:

جدول رقم (6) يوضح عضوية المبحوثين في أكثر من نقابة.

الفئة	العدد	%
نعم	11	6
لا	172	94

كما اشارت النتائج كما في الجدول رقم (6) أن 94% من عينة الدراسة غير أعضاء في أكثر من نقابة بينما 6% أعضاء في اكثر من نقابة ..

7- فائدة الانضمام لنقابة الصحفيين :

جدول رقم (7)

الفئة	العدد	%
الي حد كبير	126	68.9
الي حد ما	57	31.1
لا علي الاطلاق	صفر	صفر

وتوصلت نتائج الدراسة كما في جدول رقم (7) الي ان 68.9% من عينة الدراسة يرون وجود فائدة من انضمامهم لعضوية نقابة الصحفيين, في حين أن 31.1% يرون وجود فائدة الي حد ما في حين لم يري أحد عدم وجود فائدة من الانضمام لعضوية النقابة.

8- فائدة الانضمام الي نقابة الصحفيين كما يري المبحوثون:

جدول رقم (8)

يوضح فوائد الانضمام لعضوية نقابة الصحفيين من وجهة نظر الصحفيين

العبارة	موافق جدا		موافق		موافق الي حد ما		غير موافق		غيـر موافـق علـي الاطلاق	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تساعدني في الحصول علي تراخيص مزاولة المهنة	70	38.3	47	25.7	14	7.7	18	9.8	34	18.6
تحمي حقوقي أمام تعسف الادارة الصحفية	66	36.1	30	16.4	17	9.3	22	12	48	26.2
تساعدني في الحصول علي بدل التكنولوجيا والمعاش	91	49.7	47	25.7	17	9.3	10	5.5	18	9.8
تساعدني في الحصول علي خدمات مشروع العلاج والسكن والعمرة	64	35	42	23	17	9.3	23	12.6	37	20.2
توفر لي فرص التدريب علي المهنة ومستجداتها	59	32.2	31	16.9	17	9.3	32	17.5	44	24

يوضح الجدول رقم (8) فوائد الانضمام لنقابة الصحفيين من وجهة نظر عينة الدراسة وهي "تساعدني في الحصول علي بدل التكنولوجيا والمعاش " حيث أعلنت عينة الدراسة "موافق جدا " بنسبة 49.7% , و"موافق" 25.7% ,"وموافق الي حد ما " 9.3% بينما "غير موافق "5.5% , و"موافق علي الاطلاق" 9.8% ..وهو ما يشير الي أن بدل الصحفيين يحتل مكانة هامة لدي الصحفيين لاسيما في ظل انخفاض رواتب الصحفيين بالمقارنة برواتب مهن اخري .

و من بين الفوائد ايضا "تساعدني في الحصول علي ترخيص مزاولة المهنة " وأكد 38.3% أنهم "موافق جدا" في حين 25.7% " موافق " و7.7% موافق الي حد ما بينما "غير موافق " 9.8% و"غير موافق علي الاطلاق " 18.6%.

بينما "تحمي حقوقي أمام تعسف الادارة الصحفية " ذكر المبحوثون أنهم "موافق جدا " بنسبة 36.1 % و"موافق "16.4% و"موافق الي حد ما " 9.3% بينما " غير موافق "12% و"غير موافق علي الاطلاق " 26.2% وهو الامر الذي يشير الي تقصير دور للنقابة في حماية حقوق اعضائها .

وجاءت "تساعدني في الحصول علي خدمات مشروع العلاج والسكن والعمرة " وذكر المبحوثون أنهم "موافق جدا " بنسبة 35% و"موافق " 23% وموافق أي حد ما " 9.3% بينما " غير موافق" 12.6% وغير موافق علي الاطلاق " 20.2% ..

وجاء "توفر لي فرص التدريب علي المهنة ومستجداتها " بعدها وذكر المبحوثون أنهم "موافق جدا " بنسبة 32.2% و"موافق " 16.9 % وموافق الي حد ما " 9.3% بينما غير موافق 17.5% وغير موافق لي الاطلاق " 24%.

9- خدمات العمل النقابي الاعلامي :

خدمات العمل النقابي الاعلامي	تقدم الخدمة		لا تقدم الخدمة	
	ك	%	ك	%
دعم التكنولوجيا للصحفيين الاعضاء	139	76	44	24

مشروع العلاج للصحفيين ورحلات الحج والترفيه	128	69.9	55	30.1
دورات تدريبية تقيمها النقابة للارتقاء بالمهنة	125	68.3	58	31.7

ويشير الجدول السابق رقم (9) الي أن الخدمات العمل النقابي الاعلامي للمبحوثين الحالية تتمثل في "دعم التكنولوجيا أو بدل الصحفيين الاعضاء " وذكرها 76% من عينة الدراسة في حين 24% لم يؤكدوا ذلك , بينما"مشروع العلاج للصحفيين ورحلات الحج والترفيه" ذكرها 69.9% ولم يذكرها 30.1% , في حي جاءت "دورات تدريبية تقيمها النقابة للارتقاء بالمهنة " وذكرها 68.3% بينما لم يذكرها 31.7% , وهو ما يشير الي تراجع دور النقابة في خدمة العمل النقابي.

10- مدي موافقة الصحفيين علي قانون النقابة الحالي رقم 76 لسنة 1970:

جدول رقم (10) يوضح مدي اتفاق الصحفيين مع قانون النقابة الحالي

الفئة	العدد	%
الي حد كبير	18	9.8
الي حد ما	110	60.1
لا علي الاطلاق	55	30.1

ويشير الجدول السابق رقم (10) الي أن الصحفيين ليسوا مع قانون النقابة الحالي حيث أكد 60.1% أنهم مع القانون "الي حد ما " و30.1% أجابوا "بلا علي الاطلاق " في حين أجاب 9.8% منهم بانهم مع القانون "بالي حد كبير " , وهو ما يشير الي أهمية تغيير القانون رقم 76 لسنة 1970منذ أكثر من 44سنة دون تغيير لكي يتناسب مع امتغيرات والمستجدات الحديثة في عالم الاتصال والاعلام الرقمي.

11- المشكلات التي يعاني منها العمل النقابي :

جدول رقم (11) يوضح المشكلات التي يعاني منها العمل النقابي الاعلامي

العبارة	موافق جدا		موافق		موافق الي حد ما		غير موافق		غير موافق على اطلاق	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فرض شرط التعيين بالصحيفة وممارسة المهنة للحصول علي عضوية النقابة	53	29	41	22.4	9	4.9	48	15.3	52	28.4
رفض تعددية التنظيمات النقابية الاعلامية	34	18.6	24	13.1	7	3.8	52	28.4	66	36.1
عدم استقلال النقابة عن السلطة الحاكمة للبلاد	49	26.8	35	19.1	7	3.8	44	24	48	26.2
نشأت النقابة بشكل مختلف عن النقابات الموجودة بالغرب	27	14.8	34	18.6	12	6.6	50	27.3	60	32.8
عدم فعالية مجلس نقابة الصحفيين والجمعية العمومية	55	30.1	55	30.1	9	4.9	32	17.5	32	17.5
عدم المقدرة علي حل مشاكل الصحف التي تقف عن العمل	65	35.5	54	29.5	11	6	23	12.6	30	16.4
قبول النقابة في عضويتها صحافة لغير خريجي الصحافة والاعلام	44	24	27	14.8	8	4.4	49	26.8	55	30.1

عدم مقدرة النقابة علي تلبية خدمات أعضائها من اسكان وأجور مناسبة	63	34.4	49	26.8	9	4.9	35	19.1	27	14.8

يشير الجدول السابق رقم (11) الي أن أبرز المشكلات التي يعاني منها العمل النقابي الاعلامي كما يراها الصحفيون وهي "عدم المقدرة علي حل مشاكل الصحف التي تقف عن العمل " وجاءت فئة "موافق جدا"بنسبة 35.5% و"موافق " 29.5% و"موافق الي حد ما " 6% في حين جاءت فئة "غير موافق " 12.6% وغير موافق علي الاطلاق " 16.4%..وهو ما يشير تراجع دور النقابة في حل مشاكل الصحف الحزبية المتوقفة,وجاءت "عدم مقدرة النقابة علي تلبية خدمات أعضائها من اسكان وأجور مناسبة " وقد جاءت فئة "موافق جدا " بنسبة 34.4% و"موافق " 26.8% و"موافق الي حد ما " 4.9% في حين جاءت فئة "غير موافق" 19.1% وفئة غير موافق علي الاطلاق 14.8%, وجاءت "عدم فعالية وقوة مجلس النقابة والجمعية العمومية لها " وجاءت فئات كل من "موافق جدا "و"موافق " بنسبة 30.1% , وموافق الي حد ما " 4.9% , في حين جاءت فئة "غير موافق" و"غير موافق علي الاطلاق" بنسبة " 17.5% لكل منهما ..

وجاءت مشكلة "فرض شرط التعيين بالصحيفة وممارسة المهنة للحصول علي عضوية النقابة " وجاءت فئة "موافق جدا " بنسبة 29% و"موافق " 22.4% و"موافق الي حد ما " 4.9% بينما فئة "غير موافق "بنسبة 15.3% وغير موافق علي الاطلاق 28.4% .. وتلتها مشكلة "عدم استقلال النقابة عن السلطة الحاكمة للبلاد" وجاءت فئة "موافق جدا " بنسبة 26.8% و"موافق " 19.1% و"موافق الي حد ما" 3.8% في حين جاءت فئة غير موافق " 24% و"غير موافق علي الاطلاق" .%26.2

وجاءت بعدها مشكلة "قبول النقابة في عضويتها لغير خريجي الصحافة والاعلام " وجاءت فئة "موافق جدا " بنسبة 24% وموافق 14.8% وموافق الي حد ما " 4.4% بيما جاءت فئة غير موافق " بنسبة 26.8% و"غير موافق علي الاطلاق" 30.1% , وجاءت مشكلة "رفض تعددية التنظيمات النقابية الاعلامية " وجاءت فئة "غير

موافق علي الاطلاق " بنسبة متقدمة 36.1% و"غير موافق 28.4% في حين جاءت فئة "موافق جدا" بنسبة 18.6% و"موافق 13.1% و"موافق الي حد ما " 3.8%,وهو ما يشير الي اتجاه رافض للتعددية التنظيمات النقابية الاعلامية من قبل الصحفيين .

وجاءت بعدها مشكلة "نشأت النقابة بشكل مختلف عن النقابات الموجود بالغرب"وجاءت فئة "موافق جدا " بنسبة 14.8% وموافق " 18.6% وموافق الي حد ما " 6.6% بينما جاءت فئة غير موافق " 27.3% وغير موافق علي الاطلاق " 32.8% وهو ما يشير الي اهمية اعادة النظر في دور مجلس النقابة في حل مشكلات الصحفيين واعادة هيبة المهنة الصحفية المفقودة وجمعية عمومية مكتملة وفاعلة .

12- مقترحات اصلاح العمل النقابي الاعلامي:

جدول رقم (12)يوضح اقتراحات الصحفيين لاصلاح العمل النقابي الاعلامي

العبارة	موافق جدا		موافق		موافق الي حد ما		غير موافق		غير موافق على الاطلاق	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حرية الاصدار الصحفي عبر الأخطار	47	25.7	39	21.3	15	8.2	38	20.8	44	24
وجود مجلس مستقل للاعلام	64	35	52	28.4	13	7.1	21	11.5	33	18
ان تكون الممارسة شرط عضوية النقابة	76	41.5	55	30.1	10	5.5	18	9.8	24	13.1
وجود نقابة ديمقراطية	64	35	55	30.1	8	4.4	27	14.8	29	15.8
الحق في التعددية النقابية الاعلامية	23	12.6	18	9.8	8	4.4	69	37.7	65	35.5
وجود تنظيم نقابي ديمقراطي موحد	58	31.7	52	28.4	9	4.9	33	18	31	16.9
ان يكون	82	44.8	58	31.7	8	4.4	21	11.5	14	7.7

هناك نص قانوني لحد أدنى لاجور الصحفيين										
زيادة موارد النقابة المالية لتحقيق الاستقلالية عن الدولة	86	47	51	27.9	11	6	18	9.8	17	9.3

ويوضح الجدول السابق رقم (12) الحلول المقترحة من قبل الصحفيين لاصلاح العمل النقابي الاعلامي فقد جاء اقتراح "زيادة موارد النقابة المالية لتحقيق الاستقلالية عن الدولة " في مرتبة متقدمة وجاءت فئة "موافق جدا " بنسبة 47% و"موافق "27.9% و"موافق الي حد ما" 6% في حين جاءت فئة "غير موافق" بنسبة 9.8% وغير موافق علي الاطلاق 9.3% ..تلها مقترح "أن يكون هناك نص قانوني لحد أدني لاجور الصحفيين " بعدها وجاءت فئة "موافق جدا " بنسبة 44.8% و"موافق" 31.7% و"موافق الي حد ما" 4.4% بينما جاءت فئة "غير موافق "بنسبة 11.5% و"غير موافق علي الاطلاق "7.7% ..

تلها مقترح "أن تكون الممارسة شرط عضوية النقابة " جاءت فئة "موافق جدا "بنسبة 41.5% وموافق 30.1و"موافق الي حد ما" 5.5% في حين جاءت فئة "غير وافق " بنسبة 9.8% وغير موافق علي الاطلاق" 13.1% ..وجاء مقترح "وجود نقابة ديمقراطية " وذكر المبحوثون أنهم "موافق جدا" بنسبة 35% وموافق "30.1% وموافق الي حد ما " 4.4% في حين ان فئة "غير موافق" بلغت نسبتها 14.8% وغير موافق علي الاطلاق 15.8%..

ومقترح "وجود مجلس مستقل للاعلام " بعدها وجاءت فئة "موافق جدا " بنسب 35% و"موافق "28.4% و"موافق الي حد ما " 7.1%في حين جاءت فئة "غير موافق" بنسبة 11.5% و"غير موافق علي الاطلاق 18% ..وجاء مقترح "وجود تنظيم نقابي ديمقراطي موحد" وجاءت فئة "موافق جدا " بنسبة 31.7%و"موافق 9% و"موافق الي حد ما 4.9"% في حين جاءت فئة "غير موافق" بنسبة 18% و"غير موافق علي الاطلاق" 16.9% ,وجاء مقترح "حرية الاصدار الصحفي عبر الاخطار " وجاءت

فئة "موفق جدا "بنسبة 25.7% و"موافق" 21.3% و"موافق الي حد ما" 8.2 % في حين جاءت فئة "غير موافق"بنسبة 11.5% و"غير موافق علي الاطلاق" بنسبة 18% , وفي النهاية جاء مقترح "الحق في التعددية النقابية الاعلامية " وجاءت فئة "غير موافق "في المقدمة بنسبة بلغت 37.7% و"غير موافق علي الاطلاق" 35.5% في حين جاءت فئة "موافق جدا" بنسبة 12.6% و"موافق" 9.8% و"موافق الي حد ما" 4.4% , وهو ما يشير الي رفض التعددية النقابية الاعلامية الصحفية من قبل المبحوثين الصحفيين , وأن هناك اتجاه رافض للعمل النقابي الصحفي الحالي.

13- مدي سماع الصحفيين عن قانون نقابة الصحفيين الجديد:

جدول رقم (13)

الفئة	ك	%
نعم	96	52.5
لا	87	47.5

وتوضح نتائج الدراسة – كما في الجدول رقم (13) أن 52.5% من الصحفيين عينة الدراسة قد سمعوا عن قانون النقابة الجديد وأن 47.5% لم يسمعوا عنه , وهو ما يعد تقصير من الصحفيين

14- مدي موافق الصحفيين علي صياغة قانون جديد للنقابة:

الفئات	ك	%
الي حد كبير	75	41
الي حد ما	101	55.2
لا علي الاطلاق	7	3.8

كما أشارت نتائج الدراسة – كما في الجدول السابق رقم (14) – أن 55.2% من الصحفيين موافقون الي حد ما علي صياغة قانون جديد للنقابة وأن 41% موافقون أي حد كبير علي صياغة القانون وأن 3.8% غير موافقين ..

15- اسباب الموافقة علي صياغة قانون جديد للنقابة :

العبارة	موافق جدا		موافق		موافق الي حد ما		غير موافق		غير موافق على الاطلاق	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القانون قديم لا يتفق مع متغيرات بعد ثورتي يناير ويونيو	57	31.1	47	25.7	52	28.4	5	2.7	22	12
ظهورالمواقع والصحف الالكترونية لم يشملها القانون	44	24	46	25.1	50	27.3	10	5.5	33	18
ضعف دور النقابة ووسائل محاسبتها للصحفيين في ظله	41	22.4	42	23	55	30.1	7	3.8	38	20.8
أغفال القانون تشريع خاص بحرية تداول المعلومات	53	29	45	24.6	49	26.8	7	3.8	29	15.8

جدول رقم (15)

وجاءت أسباب الموافقة علي صياغة قانون جديد للنقابة – كما في الجدول السابق رقم (15) – وهي "القانون قديم لا يتفق مع المتغيرات المعاصرة بعد ثورة يناير " وجاءت فئة "موافق جدا "بنسبة 31.1% و"موافق" بنسبة 25.7% و"موافق الي حد ما "28.4% بينما جاءت فئة "غير موافق علي الاطلاق"بنسبة12% و"غير موافق" 2.7% ..وتلها "إغفال القانون تشريع خاص بحرية تداول المعلومات " بعدها وجاءت

فئة "موافق جدا "بنسبة 29% "موافق " 24.6% و"موافق الي حد ما "26.8% بينما جاءت فئة "غير موافق علي الاطلاق "15.8% وغير موافق 3.8% ..وجاء "ظهور المواقع والصحف االكترونية لم يشملها القانون "بعدها وجاءت فئة "موافق " "بنسبة 25.1% و"موافق جدا 24% وموافق الي حد ما "27.3% بينما جاءت فئة غير موافق علي الاطلاق بنسبة 18% . وجاء " ضعف دور النقابة ووسائل محاسبتها للصحفيين في ظله" وجاءت فئة موافق الي حد ما "بنسبة 30.1% وموافق " 23% وموافق جدا 22.4% بينما جاءت فئة "غير موافق علي لاطلاق" 20.8% وغير موافق 3.8% , وهو ما يشير الي اتجاه المبحوثين الي ضرورة تغيير القانون.

16- الملامح الاساسية المقترحة في تشكيل النقابات الاعلامية في القانون:

العبارة	موافق جدا		موافق		موافق الي حد ما		غير موافق		غير موافق على الاطلاق	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أن يكون تنظيمها الداخلي قائم علي أساس ديمقراطي	77	42.1	56	30.6	12	6.6	17	9.3	21	11.5
لا تسعي لأهداف سياسية	57	31.1	42	23	8	4.4	40	21.9	36	19.7
تعتبر شخصية اعتبارية حال تسجيلها	51	27.9	46	25.1	8	4.4	38	20.8	40	21.9
لا يجوز فرض أي أيديولوجية من جانب الدولة على النقابات	76	41.5	57	31.1	13	7.1	19	10.4	18	9.8
للموظفين المدنيين حق الانتماء والتشكيل لاي نقابة أو رابطة	35	19.1	23	12.6	9	4.9	67	36.6	49	26.8
الرابطات الدينية تكون منفصلة عن الدولة	41	22.4	26	14.2	11	6	53	29	52	28.4

جدول رقم (16)

ويوضح الجدول السابق رقم (16) الملامح الضرورية في تشكيل النقابات في الدستور الجديد كما يري الصحفيون المبحوثون وهي "أن يكون تنظيمها الداخلي قائم علي أساس ديمقراطي " وجاءت " أن يكون تنظيمها الداخلي قائم علي أساس ديمقراطي " وجاءت فئة موافق جدا "بنسبة 42.1% و"موافق "30.6% و"موافق" 6.6% بينما جاءت فئة "غير موافق "9.3% وغير موافق علي الاطلاق "11.5 % ..وجاء تصور "لا يجوز فرض أي أيديولوجية من جانب الدولة علي النقابات " وجاءت فئة موافق جدا " بنسبة 41.5 % و"موافق " 31.1% وموافق الي حد ما "7.1% بينما جاءت فئة غير موافق 10.04% و"غير موافق علي الاطلاق " 9.8% ..وجاء تصور "لا تسعي لاهداف سياسية " بعدها وجاءت فئة موافق جدا "بنسبة 31.1% وموافق 23% وموافق الي حد ما "4.4% بينما جاءت فئة "غير موافق " 21.9% و"غير موافق علي الاطلاق" 19.7% ..وجاء "تعتبر شخصية اعتبارية حال تسجيلها " وجاء فئة موافق جدا " 27.9 % و"موافق " 25.1% وموافق الي حد ما " 4.4% بينما جاءت فئة غير موافق علي الاطلاق " 21.9% و"غير موافق "20.8% ..وجاء "الرابطات الدينية تكون منفصلة عن الدولة " وجاءت فئة "موافق "بنسبة 26% و"موافق جدا "22.4% وموافق ال حد ما " 6% بينما جاءت فئة غير موافق بنسبة 29% وغير موافق علي الاطلاق 28.4%

وجاء "للموظفين المدنيين حق الانتماء والتشكيل لاي نقابة أو رابطة " وجاءت فئة "غير موافق "بنسبة 36.6% و"غير موافق علي الاطلاق "26.8% بينما جاءت فئة موافق جدا "بنسبة 19.1% وموافق " 12.6% وموافق الي حد ما "4.9% .وهو ما يشير الي رغبة الصحفيين في نقابة ديموقراطية للجميع

17- مدي موافقة او رفض الصحفيين وجود كيان اخر مواز لنقابة الصحفيين :

الفئة	ك	%
الى حد كبير	11	6
الى حد ما	18	9.8
لا على الاطلاق	154	84.2

جدول رقم (17)

وتوضح نتائج الجدول السابق رقم (17) علي ان المبحوثين يرفضون وجود أكثر من نقابة للصحفيين موازي لنقابة الصحفيين الاساسية , فقد أجاب 84.2% ب"لا علي

الاطلاق "عند سؤالهم عن إمكانية وجود كيان اخر غير النقابة في حين أجاب 9.8% ب"أي حد ما " و6% ب"الي حد كبير "..

18- مدي موافقة الصحفيين علي وجود نقابة رسمية واحدة:

الفئة	ك	%
الى حد كبير	150	82
الى حد ما	19	10.4
لا على الاطلاق	14	7.7

جدول رقم (18)

-وتوضح نتائج الجدول السابق رقم (18) أن معظم الصحفيين مع وجود نقابة رسمية واحدة للصحفيين فقد أجاب 82% بأنهم مع وجود نقابة واحدة , في حين ذكر 10.4% بأنهم يؤيدون نقابة واحدة رسمية الي حد ما بينما قال 7.7% بانهم "لا علي الاطلاق " مع وجود نقابة واحدة.. وهو ما يشير الي رغبة الصحفيين في نقابة رسمية واحدة وهي نقابتهم الحالية للحفاظ علي وحدتهم الصحفية والنقابية.

19- مدي موافقة الصحفيين علي وجود نقابة للصحفيين الالكترونيين وأخري للمستقلين:

الفئة	ك	%
الى حد كبير	14	7.7
الى حد ما	27	14.7
لا على الاطلاق	142	77.6

جدول رقم (19)

يوضح الجدول السابق رقم (19) أن المبحوثين أجابوا ب"لا علي الاطلاق " بنسبة 77.6 % علي وجود نقابة للصحفيين الالكترونيين وأخري للمستقلين , وأجاب ب"الي حد ما " 14.7% بينما أجاب ب"الي حد كبير " 7.7% , وهو ما يشير الي رفض وجود أكثر من نقابة للصحفيين .

20- مبررات رفض الصحفيين التعددية النقابية الصحفية :

جدول رقم (20)

ويوضح الجدول التالي رقم (20) مبررات رفض الصحفيون التعددية النقابية الإعلامية حيث جاءت "وجود نقابة واحدة في الصحافة افضل من تعددية النقابية" في المقدمة بنسبة 23.1% ,تلها مبرر "وجود أكثر من كيان نقابي صحفي يشتت الصحفيين "21.6% بينما جاء بعدها " التعدد النقابية الاعلامية يسمح للجهات الامنية بالتدخل واثارة القلاقل داخلها" 19.8% تلاها " التعددية النقابية الاعلامية تجعل الدخلاء يمارسون المهنة بشكل سيء " 18.1% ثم جاء بعدها " لابد من وجود نقابة صحفية موحدة وقوية تعمل علي دعم حرية الصحفيين"16.2% وأخير جاء " لابد من توجيه جماعة الصحفيين تحت مظلة نقابية واحدة " بنسبة 1.9% وهو ما يشير الي اتجاه الصحفيين برفض التعددية النقابات الصحفية بل يريدون نقابة واحدة قوية فاعلة ومتماسكة.

بينما جاءت مبررات قبول التعددية النقابية الاعلامية ضعيفة فقد أجاب(14) صحفي من إجمالي عينة الدراسة , بانه لا مانع من وجود تعددية اذا كانت لديهم القدرة علي التعددية , وحرية التنظيم ولان العمل الصحفي متشعب والحقوق الصحفية التي يتمناها الصحفيون لم تتحقق بعد,

مبررات رفض التعددية النقابية الصحفية	العدد	%
وجود نقابة واحدة في الصحافة والاعلام افضل من تعددية النقابية	84	23.1
وجود أكثر من كيان نقابي صحفي يشتت الصحفيين	79	21.6
التعدد النقابية الاعلامية يسمح للجهات الامنية بالتدخل واثارة القلاقل داخلها	70	19.8
التعددية النقابية الاعلامية تجعل الدخلاء يمارسون المهنة بشكل سيء	66	18.1
لابد من وجود نقابة صحفية موحدة وقوية تعمل علي دعم حرية الصحفيين	59	16.2
لابد من توجيه جماعة الصحفيين تحت مظلة نقابية واحدة	7	1.9

وبشرط وجود ضوابط تحافظ علي الوحدة النقابية الاعلامية, وحتي تكون هناك حرية نقابية وكيانات تطالب بحقوق اعضائها بعيدا عن الكيانات الرسمية التي قد تعمل لمصلحة النظام ,وهناك من يري التعددية حرية

الانضمام لاي نقابة اعلامية فيها , لتعدد الاتجاهات والانتماءات, وهناك من يري أن هذا الامر موجود في اكثر من دولة وهي ظاهرة صحية , و يعطي حرية الاختيار بين بدائل في حال عدم التزام نقابة منهم , ولخلق فرص للتنافس والتطوير , ولا مانع من وجود اكثر من نقابة طالما هناك قواعد واضحة , ويرون أنه لو تم الغاء البدل لن يسعي أحد للعضوية بأي نقابة والعمل بالمهنة أساسا بعد ظهور الصحافة الشعبية علي شبكة النت.

21- مستقبل العمل النقابي الاعلامي :

العبارة	موافق جدا		موافق		موافق الي حد ما		غير موافق		غير موافق على الاطلاق	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المزيد من الاستقلال عن أيه جهة حكومية أو معارضة	84	45.9	60	32.8	14	7.7	13	7.1	12	6.6
تزايد دور العمل النقابي الاعلامي في القضايا العامة	61	33.3	58	31.7	12	6.6	27	14.8	25	13.7
تركيز العمل النقابي الاعلامي علي الدور الخدمي للاعضاء	51	27.9	53	29	18	9.8	34	18.6	27	14.8
تزايد الاهتمام بالقضايا المهنية والالتزام بأداب المهنة	74	40.4	59	32.2	10	5.5	22	12	18	9.8
تزايد دور نقابة الصحفيين في ضمان الحرية في الممارسة	68	37.2	50	27.3	84	26.2	14	7.7	3	1.6

وكفالة الحقوق										
أصدار قانون جديد للنقابة يواكب تطورات المهنة ومستجداتها	78	42.6	44	24	43	23.5	16	8.7	2	1.1

جدول رقم (21) يوضح مستقبل العمل النقابي الاعلامي

ويوضح الجدول السابق رقم (21) مستقبل العمل النقابي الاعلامي كما يري المبحوثين فقد جاء "المزيد من الاستقلال عن ايه جهة حكومية او خاصة " في المقدمة وجاءت فئة موافق جدا " بنسبة 45.9% وموافق "32.8% وموافق الي حد ما "7.7% بينما جاءت فئة غير موافق بنسبة 7.1% وغير موافق علي الاطلاق "6.6% ..وجاء "تزايد الاهتمام بالقضايا المهنية والالتزام بأأب المهنة " وجاءت فئة موافق جدا "بنسبة 40.4% وموافق 32.2% وموافق الي حد ما "5.5%,بينما جاءت فئة غير موافق "بنسبة 12% وغير موافق علي الاطلاق "9.8% ..وجاء "تزايد دور العمل النقابي الاعلامي في القضايا العامة " وجاءت فئة موافق جدا " بنسبة 33.3% وموافق " 31.7 % وموفق الي حد ما 6.6 % , بينما غير موافق " 14.8% و غير موافق علي الاطلاق " 13.7% ..

وجاء " تركيز العمل النقابي الاعلامي علي الدور الخدمي للاعضاء " وجاءت فئة موافق في مرتبة متقدمة بنسبة 29% وموافق جدا 27.9% وموافق الي حد ما 9.8% بينما جاءت فئة غير موافق "بنسبة 18.6% وغير موافق علي الاطلاق 14.8% ..وجاء "تزايد دور نقابة الصحفيين في ضمان الحرية في الممارسة وكفالة الحقوق " جاءت فئة موافق جدا "بنسبة 37.2% وموافق 27.3% وموافق الي حد ما 26.2% وغير موافق 7.7% وغير موافق علي الاطلاق "1.6% ..

وجاء "اصدار قانون جديد للنقابة يواكب تطورات المهنة ومستجداتها " وجاءت فئة موافق جدا بنسبة 42.6% وموافق 24% وموافق الي حد ما 23.5% بينما جاءت فئة غير موافق 8.7% وغير موافق علي الاطلاق 1.1% وهو ما يشير الي رغبة الصحفيين الاستقلال عن أيه جهة حكومية أو معارضة.

22- مدي الموافقة حول وجود اكثر من نقابة حسب نوع الممارسة والوسائل :

الفئة	ك	%
موافق جدا	6	3.3
موافق	1	.5
موافق الى حد ما	16	8.7
غير موافق	65	35.5
غير موافق على الاطلاق	95	51.9

جدول رقم (22)

وفي الجدول السابق رقم (22) تبين رفض المبحوثين وجود أكثر من نقابة حسب نوع الممارسة والوسائل , حيث جاءت فئة "غير موافق علي الانطلاق" بنسبة 51.9% وغير موافق 35.5% وموافق الي حد ما 8.7% بينما جاءت فئة موافق موافق جدا "بنسبة 3.3% وموافق 5.%.% وهو ما يشير الي رفض لمبحوثين وجود أكثر من نقابة بل نقابة واحدة تضمهم جميعا.

23- مدي الموافقة علي وجود جهة اخري غير نقابة الصحفيين لمنح تراخيص مزاولة المهنة:

الفئة	ك	%
موافق جدا	5	2.7
موافق	4	2.2
موافق الى حد ما	13	7.1
غير موافق	61	33.3
غير موافق على الاطلاق	100	54.6

جدول رقم (23)

ويوضح نتائج الجدول السابق رقم (23) أن المبحوثين أجابوا بفئة "غير موافق علي الاطلاق " بنسبة 54.6 % عي مدي الموافقة علي وجود كيان غير النقابة يمنح تراخيص مزاولة المهنة وغير موافق 33.3% موافقق الي حد ما 7.1% بينما جاءت فئة "موافق جدا " بنسبة 2.7% وموافق 2.2% .

24- شروط القيد بنقابة الصحفيين للاعضاء:

العبارة	تذكر شروط		لا تذكر شروط	
	ك	%	ك	%
المؤهل العالي	156	85.2	27	14.8
الانتاج الصحفي المنشور "ورقي –الكتروني"	159	86.9	24	13.1
أجتياز اختبار مهني أثناء القيد بالنقابة	159	86.9	24	13.1
مقابلة شخصية في المعلومات العامة	135	73.8	48	26.2
شهادة اجادة لغة أجنبية وكمبيوتر	140	76.5	43	23.5

جدول رقم (24)

يوضح الجدول السابق رقم (24) شروط القيد بالنقابة , حيث تفوق شرط " الانتاج الصحفي المنشور سواء ورقي او الكتروني " و"اجتياز اختبار مهني أثناء القيد بالنقابة " وذكرهما 86.9% ولم يذكرهما 13.1% وجاء شرط المؤهل العالي "وذكرها 85.2% ولم يذكرها 14.8% , وجاء شهادة إجادة لغة أجنبية وكمبيوتر " في المقدم قد ذكرها 76.5% ولم يذكرها 23.5% بينما جاء شرط مقابلة شخصية في المعلومات العامة وذكرها 73.8% ولم يذكرها 26.2%..وهو ما يشير الي اتجاه رغبة الصحفيين في ضبط لجنة القيد بالنقابة و اجتياز اختبار مهني أثناء توقيت القيد بالنقابة منعا لانضمام غير المؤهلين

25- مدي قبول الصحفيون نظام الشعب داخل العمل النقابي الاعلامي:

الفئة	ك	%
نعم	151	82.5
لا	32	17.5

جدول رقم (25)

ويوضح الجدول السابق رقم (25) مدي تقبل المبحوثين لوجود نظام الشعب داخل نقابة الصحفيين ,أجاب "بنعم" 82.5% وأجاب "بلا"17.5% ..وهو ما يشير الي رغبة الصحفيين لوجود نظام الشعب

26-الشعب المقترحة بالنقابة كما يري الصحفيون:

العبارة	تذكر		لا تذكر	
	ك	%	ك	%
التحرير	142	77.6	41	22.4
الترجمة	137	74.9	46	25.1
التصحيح	134	73.2	49	26.8
اعداد الرسوم	117	63.9	66	36.1
التصميم	120	65.6	63	34.4
الاخراج	136	74.3	47	25.7
المعلومات والتوثيق	121	66.1	62	33.9
التصوير الفوتوغرافي	132	72.1	51	27.9
التحرير الالكتروني والتصميم	132	72.1	51	27.9
كل الشعب السابقة	112	61.2	71	38.8
أخري تذكر				

جدول رقم (26)

وعن الشعب المقترحة من قبل المبحوثين كما جاء في الجدول رقم (26) أن شعبة "التحرير" جاءت في المقدمة الشعب التي ذكرها المبحوثين عينة الدراسة بنسبة 77.6% ولم يذكرها بنسبة 22.4% بينما شعبة الترجمة 74.9% ولم يذكرها 25.1% وشعبة الاخراج 74.3% ولم يذكرها 25.7% وشعبة التصحيح " وذكرها 73.2% ولم يذكرها 26.8% وشعبة في التحرير الالكتروني , والتصوير الفوتوغرافي ذكرها 72.1% ولم يذكرها 27.9% لكل منهما ..

وشعبة المعلومات واتوثيق وذكرها 66.1% ولم يذكرها 33.9% وشعبة التصيم " وذكرها 65.6%ولم يذكرها 36.1% بينما كل الشعب السابقة " وذكرها 61.2% ولم يذكرها 38.8%..وهو ما يشير الي اتجاه الصحفيين نحو تعدد الشعب بالنقابة لاسيما شعبة التحرير

27- الفئات التي يجب أن تنضم لنقابة الصحفيين :

العبارة	تذكر الفئات		لا تذكر الفئات	
	ك	%	ك	%
الصحفيون في الصحف المطبوعة فقط	88	48.1	95	51.9
الصحفيون في بعض الصحف الالكترونية والمواقع	62	33.9	121	66.1
الصحفيون في بعض الصحف المطبوعة والالكترونية معا	149	81.4	34	18.6

جدول رقم (27)

ويوضح الجدول السابق رقم (27) الفئات التي يجب انضمامها لعضوية نقابة الصحفيين فقد ذكر 81.4% "الصحفيون في الصحف المطبوعة والالكترونية معا" ولم يذكرها 18.6% بينما ذكر أخرون "الصحفيون في بعض المواقع والصحف الالكترونية "33.9% ولم يذكرها 66.1%.

28-مدي الموافقة علي فتح عضوية النقابة لجميع الصفيين ذات الايديولوجيات والانتماءات:

الفئة	ك	%
نعم	167	91.3
لا	16	8.7

جدول رقم (28)

ويوضح الجدول السابق (28) ان 91.3% من المبحوثين يرون ضرورة فتح العضوية بالنقابة لجميع الصحفيين ذات الايديولوجية والانتماءات المختلفة.في حين لم يذكر 8.7% ..وهو ما يشير الي ان الصحفيين يرغبون في انضمام كافة الايديولوجيات والانتماءات والافكار من أجل ان تستفيد منهم المهنة .

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات الهامة وهي :

1- ايقاف لجنة القيد بنقابة الصحفيين لمدة خمس سنوات لتنقيته من الدخلاء وغير العاملين فيها . 2- إدراج نسبة 5% من أجمالي قيمة الدمغة الصحفية من موازنة الدولة سنويا لصندوق نقابة الصحفيين لدعم الرواتب والعلاج والمعاشات والاسكان وتأمين الصحفيين من المخاطر .3- إلغاء بدل التدريب والتكنولوجيا بالنقابة وزيادة جرعة الدورات التدريبية بالنقابة لتثقيف الصحفيين مهنيا وتشريعيا ولغويا

4- تعديل قانون نقابة الصحفيين ليتناسب مع مستحدثات العصر وتشجيع الصحفيين علي العمل النقابي الاعلامي وخدمة الاعضاء واستجابة الدولة لطلبات الصحفيين اذا كانت في الامكان.5- عدم اعتراف الدولة بالنقابات الاعلامية الموازية لنقابة الصحفيين وانضمام أعضاء هذه النقابات لنقابة الصحفيين الرئيسية بعد استيفاء الشروط اللازمة.

المراجع والمصادر

(1) ليلي عبد المجيد , السياسة الاعلامية في مصر , منذ قيام ثورة 23 يوليو عام 1952 , وحتي 15 مايو 1971 وأثرها علي الفن الصحفي في الفترة نفسها , رسالة دكتوراه , غير منشورة ,(جامعة القاهرة ,كلية الاعلام ,1982)

(2) مصطفي كامل السيد , المجتمع والسياسة في مصر : دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري خلال (1952–1981) , (القاهرة :دار المستقبل العربي , 1983) .

(3) أحمد فارس عبد المنعم , جماعات المصالح والسلطة السياسية في مصر : دراسة لنقابة المحامين والصحفين والمهندسين في الفترة من (1952–1981) ,رسالة دكتوراه, غير منشورة ,(جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد ,1984)

(4) ناهد أبو العيون , تقويم التجربة المصرية في الاعداد الاكاديمي والتدريب المهني للصحفيين , رسالة دكتوراه , غير منشورة , جامعة القاهرة ,كلية الاعلام ,1988).

(5) لبني عبد الغفار جاويش , دور نقابة الصحفيين المصريين في الحياة الصحفية في مصر في الفترة من (1941 –1971), رسالة ماجستير , غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاعلام ,1997) , ص557

(6) عادل عبد الرازق ضيف , تدريب الصحفيين المصريين : دراسة ميدانية علي المحررين الاقتصاديين , المجلة المصرية لبحوث الاعلام , العدد التاسع , أكتوبر – ديسمبر , 2000 .

(7) حسام محمد إلهامي , تأثير التطور في تكنولوجيا الصحافة علي نظام التأهيل الاكاديمي والتدريب المهني للصحفيين في مصر , رسالة ماجستير , غير منشورة , كلية الاعلام , جامعة القاهرة , 2004) .

(8) وائل العشري , العوامل المؤثرة في تطوير نقابة الصحفيين المصريين خلال الفترة من (1971–2006) ,مع دراسة لمستقبل النقابة خلال العقدين المقبلين , رسالة دكتوراه , غير منشورة , كلية الاعلام , جامعة القاهرة , 2011

9–paul s.vokes" public perceptions of journalists ,Ethical Motivations"the journal ble at Mas Media Ethics ,available at WWW.press time.com

10- paul voakes"what were you thinking? Asurvey of Jounalists who were sued for invation of privacy"J & MC Q.,vol.75,No.2,summer 1998,pp.378

11- voakes,p.s ,Rights,wrongs and ResponsibilitiesLa and ethics in the newsroom ,journal of mass Ethics ,vol .15 .Issue 1,2000.pp.14

12- Tim Fowler, Doug Hagar, Unions and New Social Media during Election Campaigns, Carleton University, Ottawa, ON, Canada2011,p.p:363

13- حازم منير , الممارسة شرط العضوية وليس التعيين : الانقلاب المطلوب في نقابة الصحفيين لحماية حقوق العاملين بالمهنة , ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع لنقابة الصحفيين (القاهرة : نقابة الصحفيين ,2004).

(14) لبني عبد الغفار جاويش , دور نقابة الصحفيين المصريين في الحياة الصحفية في مصر في الفترة من (1941 -1971), مرجع سابق ص 557

(15) صلاح عيسي , نحو مشر وع قانون جديد لنقابة الصحفيين , ورقة منشورة في :نحو تشريعات جديدة تحفظ للصحافة استقلالها وللصحفي حريته وكرامته , (القاهرة : كتيبات نقابة الصحفيين , مطبعة روزاليوسف ,د,ت).

(16) سعيد شعيب , قانون جديد للصحفيين , مقال منشور في المرجع السابق .

(17) فتحي حسين عامر , حرية الاعلام والقانون , (القاهرة : مكتبة العربي للنشر , 2012).

(18) المرجع السابق نفسه

(19) رجائي الميرغني , قانون جديد لنقابة الصحفيين , الخيارات والمسارات , ورقة مقدمة خلال السيمنار الشهري (القاهرة : مركز صحفيون متحدون, 4-4-2011).

(20) صلاح عيسي, مرجع سابق

(21) حنان سليمان , نقابات إعلامية جديدة في مصر تكسر الاحتكار ..والبقاء للاصلح , تقرير منشور في بوابة الفجر الاليكترونية , الاثنين 30 -5-2011

(22) سعيد شعيب , مرجع سابق

(23)حازم منير , مرجع سابق

(24) وائل العشري , مرجع سابق , ص 408

(25) تقرير لجنة الاداء النقابي بنقابة الصحفيين (القاهرة : نقابة الصحفيين , شهر مايو 2011).

(26) المرجع السابق نفسه

(27) حازم منير , مرجع سابق

(28) سيد فتحي , دستورية القانون الحالي للصحفيين ورقة مقدمة في : نحو تشريعات صحفية جديدة للصحافة إستقلالها وللصحفي حريته وكرمته , (القاهرة : كتيبات نقابة الصحفيين , طابع روزاليوسف .د,ت)

(29) محمد العجرودي ,ضغوط متزايدة علي مصر للوفاء بتعهداتها بشأن الحريات النقابية , تقرير منشور بجريدة الاهرام , يوم السبت 7-4-2012

(30) مذكرة نقابة الصحفيين بالرد علي ما جاء من وزارة القوي العاملة بشأن نقابة الصحفيين المستقلين (القاهرة :نقابة الصحفيين , 27-6-2011) .

(31) ليلي عبد المجيد , تشريعات الاعلام : دراسة حالة علي مصر (القاهرة : مكتبة العربي , 2002), ص 103 .

(32) محمود علم الدين , أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين (القاهرة : مكتبة العربي للنشر ,2009), ص 101

(33) رجائي الميرغني , مرجع سابق

(34) خالد السرجاني , سيد فتحي , تطور علاقات العمل بالمؤسسات الصحفية , ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع لنقابة الصحفيين , (القاهرة : 2004).

(35) سيد فتحي , مرجع سابق

(36) محمود علم الدين , مداخلة وتعقيب علي أوراق دعم إستقلال نقابة الصحفيين في : نحو مشروع قانون جديد تحفظ للصحافة إستقلالها , في المرجع سابق .

(37) المرجع السابق نفسه.

(38) المرجع السابق

(*)المحكمون هم :

- أ.د محمود علم الدين استاذ الصحافة بكلية الاعلام جامعة القاهرة
- أ.د.محمد معوض استاذ الاعلام بجامعة عين شمس وعميد معهد الجزيرة للاعلام
- د.غادة يماني استاذ مساعد صحافة بكلية الاداب جامعة طنطا
- د.محرز غالي استاذ الصحافة المساعد بكلية الاعلام جامعة القاهرة

- د.مني عمران رئيس قسم الصحافة باكاديمية أخبار اليوم
- أ. سعيد عبد الحافظ مدير ملتقي الحوار وحقوق الانسان
- أ. جمال عبد الرحيم عضو مجلس نقابة الصحفيين .
- أ.سليمان الحكيم الكاتب الصحفي بالمصري اليوم
- أ.محمود مسلم مدير تحرير جريدة الوطن
- أ.عبد الفتاح طلعت مدير تحرير الاسبوع

(**)الخبراء هم أ.مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين الاسبق

جمال عبد الرحيم رئيس تحرير جريدة الجمهورية

السيد الشاذلي رئيس النقابة العامة للعاملين بوسائل الاعلام

صلاح المازن رئيس النقابة المصرية للاعلام الالكتروني

(39) مقابلة أجراءها الباحث مع جمال فهمي وكيل نقابة الصحفيين في مكتبه بالنقابة 15-10-2013

(40) محمد عبد الحميد , عشوائية النقابات الإعلامية المستقلة تهدد مستقبل العمل النقابى.., بوابة الاهرام العربي -10-10-2013

(41) المرجع السابق

(42) محمد كمال , اعتماد نقابة للإعلام الإلكترونى فى مصر, موقع اليوم السابع , الثلاثاء 4 اكتوبر 2011

(43) مقابلة أجراها الباحث مع عاطف النجمي المستشار القانوني لنقابة الصحفيين الالكترونيين في مكتبه يوم 10-5-1-2013

(44) محمد عبد الجواد , المؤسسات الصحفية القومية ترفض مطالب لنقابة المستقلة للعاملين بوسائل الإعلام.الاهرام الاقتصادي ,10 نوفمبر , 2012

(45) محمد عبد الجواد , مرجع سابق

(46) مقابلات مع السيد الشاذلي رئيس نقابة الاعلام المستقلة في مكتبة يوم 3-5-2013

(47) http://www.eojs.org/sys.asp?browser=view_article&ID=20

(48) المصدر السابق

(49)محمد عبد الجواد ,مصدر سابق

(50) مقابلة مع السيد الشاذلي ,سبق الاشارة اليها

(51) محمد عبد الحميد ,مرجع سابق

(52) مقابلة مع صلاح مازن رئيس نقابة الاعلام االكتروني ي مكتبه 12-6-2013

(53)مقابلة مع مكرم محمد احمد نقيب الصحفيين الاسبق في مكتبه 2-7-2013

(54)مقابلة مع مكرم محمد احمد, سابقة الذكر

(55)مقابلة مع جمال عبد الرحيم عضو مجلس نقابة الصحفيين في مكتبه 5-8-2013

(56) المصدر السابق نفسه

57- stuart oskamp,p.wesley Schultz,attitudes and opinions,1st.ed.,new jersey,routledge,2005,p.p:3-18